جامعة أحمد دراية – أدرار- الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

موسومة بـ:

واقع تمويل المشاريع الاقتصادية في البنوك الاسلامية وفق صيغة المشاركة- دراسة حالة بنك سلام ادرار 2021/2018

إعداد الطالب
تهامي محمد زين العابدين
عيش بالقاسم

إشراف (ذكر الدرجة العلمية للأستاذ)
مجاهد سيد أحمد

لجنة المناقشة

حروشي جلول	استاذ التعليم العالي	(رئيسا)
مجاهد سيد أحمد	استاذ محاضرأ	(مقررا ومشرفا)
يحياوي عبد القادر	استاذ محاضرب	(مناقشا)

الموسم الجامعي

2021 -2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

لك الحمد ربنا يا من مننت علينا بنعمة العلم ويسرت لنا سبله ويسرت لنا من يعيننا على تحصيله وعلمتنا مالم تكن نعلم

ثم الصلاة والسلام على خير المعلمين سيد الخلق اجمعين نتقدم بالشكر بالشكر والتقدير لكل من جعلهم الله عونا لنا فغمرونا بكل معاني العون وعلى رأسهم الأستاذ المشرف **مجاهد سيد أحمد** الذي لم يبخل علينا يوما بعطائه وتوجيهاته في سبيل إتمام هذه المذكرة.

كما نتقدم بالشكر الخاص لكل الاصدقاء والزملاء الذين ساعدوا في إتمام هذا البحث من قريب أو بعيد

وشكرا

إهداء

إلى الوالدين الكريمين اطال الله عمرهما

إلى اخوتي واخواتي الاعزاء

إلى كل الاصدقاء و زملاء الدراسة خاصة **عبد المالك**، **قاسم**، **زكرياء**، **إكرام**

إلى كل من قدم يد العون من أجل إتمام هذه المذكرة واخص بالذكر الاستاذ المشرف **مجاهد سيد أحمد**

لكل هؤلاء جميعا اهدي هذا الجهد العلمي

محمد زين العابدين

إهداء

إلى المرأة التي تحت أقدامها الجنة ... إلى من أخرجتني إلى هذه الحياة و سهرت على حسن تربيتي ... إلى من رافقتني بدعائها الذي أنار دربي ... إلى من يعجز القلم عن شكرها ... إلى من تخلوا الكلمات والحروف عن وصفها ... قرة عيني الغالية أمي. إلى جندي الخفاء الذي لولاه لما استطعت الوصول إلى هنا ... عمود ارتكازي الذي من دونه لكنت انحرفت عن طريقي إلى الذي قدم لي بدون مقابل ... إلى الذي تعب من أجل وقوفي ... حبيب قلبي العزيز أبي. إلى ذراعي اليمين (إسلام) و ذراعي الأيسر (وليد) اللذان ساعدني لاجتياز عقباتي والمضي قدما في حياتي ... سندي إخوتي.

إلى الذين كادوا يصبحون رسلا ... من منحوني العلم من الابتدائي إلى التعليم العالي ... من دعموني ولم يلحوا بمعلوماتهم وقتهم ... أساتذتي. إلى الذي ساندني في إنجاز عملي هذا بنصيحة وتدخل وتواصل ومراقبة وإشراف.... من سار معي حتى يوم تخرجي هذا إلى الذي شاركني وقته و علمه و منحني عند طلبي ... أستاذي مجاهد سيد أحمد.

إلى رفقاء الدرب و زملاء الدراسة .... من قاموا بمرافقتي خلال حياتي الدراسية أحبائي .... أصدقائي الأعزاء. إلى طلاب العلم ... السابقين منهم والوافدين الجدد ... وفقكم الله و اعانكم لنشر و تعلم كل ذرة علم ... الطلبة والخريجين والطلاب المقبلين. إلى كل من أحبني .... إلى كل من شجعني ... إلى كل من دعموني ولو بكلمة أو إبتسامة ... إلى كل من يعرفني أهديكم عملي

قاسم

الملخص:

يعاني قطاع المشاريع الاقتصادية من عدة عوائق أدت إلى عرقلة تنميته، إذ يأتي في مقدمة هذه العوائق التمويل بسبب الشروط التي تفرضها البنوك التقليدية مما دعا الاقتصاديين إلى البحث عن حل لعلاج هذا المشكل عن طريق استحداث صيغ وأساليب من طرف البنوك الإسلامية التي نجد من أهم هذه الصيغ فيها التمويل بالمشاركة والذي يعتمد على معيار الربح كحل بديل عن معيار الفائدة الذي تستخدمه البنوك التقليدية ، حيث نهدف من هذه المذكرة توضيح كيفية تمويل المشاريع الاقتصادية من طرف البنوك الإسلامية التي تعتمد على التمويل الإسلامي الذي يعتبر البديل الأفضل للتمويل التقليدي، من أجل ذلك حاولنا من خلال بحثنا هذا دراسة ميدانية بهدف معرفة مساهمة بنك السلام (وكالة ادرار)في تمويل المشاريع الاقتصادية وفق صيغة المشاركة .

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، البنوك الإسلامية، البنوك التقليدية، المشاريع الاقتصادية، المشاركة، صيغ التمويل الإسلامي

Summary:

The economic projects sector has been hampered by a number of obstacles, the most significant of which is financing, which has been hampered by the conditions imposed by traditional banks, prompting economists to seek a solution to this problem by developing formulas and methods by Islamic banks, which we find to be among the most important of these formulas. Participation finance, which is based on the profit criterion as an alternative to the interest criterion used by traditional banks, is included.where we hope to clarify from this note how to finance economic projects by Islamic banks that rely on Islamic finance, which is the best alternative to traditional finance, and for which we tried We discussed this field study in order to determine Al Salam Bank's (Adrar Agency's) contribution to financing economic projects using the participation formula.

key words: Islamic finance, conventional banks, economic projects, participation, Islamic financing formulas are some of the terms used.

فهرس المحتويات:

فهرس المحتويات:

ملخص الدراسة.....01

فهرس المحتويات.....02

قائمة الجداول.....05

قائمة الاشكال 07

قائمة الملاحق.....09

مقدمة عامة.....11

الفصل الاول: 14

تمهيد الفصل.....15

المبحث الاول : الاطار العام للمشاريع الاقتصادية والبنوك الاسلامية.....16

المطلب الاول :مفهوم المشاريع الاقتصادية و البنوك الاسلامية.....16

المطلب الثاني: اهمية واهداف المشروع 19

المطلب الثالث: انواع وخصائص البنوك الاسلامية.....20

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التمويل في البنوك الاسلامية.....24

المطلب الاول:مفهوم التمويل الاسلامي.....24

المطلب الثاني:مصادر التمويل في البنوك الإسلامية.....26

المطلب الثالث: واقع التمويل بين النظام الإسلامي والتقليدي.....32

المبحث الثالث: عموميات حول صيغة المشاركة.....37

المطلب الاول: مفهوم صيغةالمشاركة: 37

المطلب الثاني: اليات التمويل وفق صيغة المشاركة 40

المطلب الثالث : مزايا ومخاطر التمويل وفق صيغة المشاركة.....41
خاتمة الفصل.....46
الفصل الثاني: 47
تمهيدالفصل.....48
المبحث الأول: الدراسات السابقة. 49
المطلب الأول: توجهات الدراسات السابقة.....49
المطلب الثاني: اوجه التقارب بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة. 51
المطلب الثالث: أوجه الاختلاف. 52
المبحث الثاني: اسهامات بنك السلام بادرار في تمويل المشاريع الاقتصادية وفق صيغة المشاركة خلال 2021/2018.....53
المطلب الأول: تقديم تعريفي لبنك السلام أدرار. 53
المطلب الثاني: واقع التمويل وفق صيغة المشاركة ببنك السلام بادرار. 56
المطلب الثالث: المشاريع الاقتصادية الممولة من طرف بنك السلام وفق صيغة المشاركة. 57
خلاصة الفصل.....60
الخاتمة.....61
قائمة المراجع 63
قائمة الملاحق.....67

قائمة الجداول :

قائمة الجداول:

جدول (01) : الفرق بين التمويل الاسلامي والتمويل التقليدي.....36

قائمة الأشكال:

قائمة الاشكال:

شكل رقم (01) : انواع المضاربة في البنوك الاسلامية.....38

شكل رقم (02) : مخطط الهيكل التنظيمي ببنك السلام ادرار.....55

قائمة الملاحق:

الملحق رقم (01) :.....68

الملحق رقم (02) :.....70

الملحق رقم (03) :.....72

مقدمة عامة:

تعتبر النجاحات التي حققتها البنوك الإسلامية خلال الفترة القصيرة الماضية وتحديدا بعد الأزمة المالية الاقتصادية العالمية في سنة 2008 والتي جعلت مختلف الاقتصاديون يولون اهتماما بها بسبب قدرتها على التعايش وتخطي الازمات، بالاضافة إلى قدرتها على جذب حجم كبير من المدخرات المالية التي تتزايد سنويا بالرغم من عدم تعامل هذه الأخيرة بالفائدة الربوية، فالبنوك الاسلامية تتعامل بواسطة صيغ تمويلية تتحكم فيها الأحكام الشرعية وتسمى هذه الصيغ بصيغ التمويل الإسلامي، حيث يتمثل المبدأ الرئيسي في عمل هذه البنوك في المشاركة في ارباح وخسائر العمليات البنكية مع عملائها

كما تتميز البنوك الإسلامية بتعدد وظائفها فهي تؤدي دور البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وبانها تتعامل بالائتمان فهي ليست مقرضة ولا مقترضة ولا تتعامل بالفائدة اخد وعطاء وانما تقدم التمويل وفق صيغها المشروعة كالمضاربة والمشاركة إلى غير ذلك ، فهي على أساس تحمل المخاطر والمشاركة في النتائج ربحا وخسارة كما ذكرنا من قبل، حيث تربطها مع عملائها علاقة مشاركة ومتاجرة وليست علاقة دائنية ومدينة، ومع اتساع نشاط البنوك الإسلامية سواء من حيث زيادة عددها أو انتشارها الجغرافي أصبح من الصعب تجاهل هذه النوعية من البنوك ودورها في العالم الإسلامي وخارجه فقد خاضت عدد من المؤسسات المصرفية العالمية غمار تجربة المصارف الإسلامية ، هذا وفي إطار السعي لجذب الاستثمارات خاصة العربية منها وضعت الحكومات مشروع قانون يرمي إلى إنشاء مصارف إسلامية.

إشكالية البحث:

تبرز معالم بحثنا هذا عند دراسة البنوك الإسلامية وطريقة تمويلها للمشاريع الاقتصادية، فتحدد الإشكالية على النحو التالي:

كيفية تمويل البنوك الإسلامية للمشاريع الاقتصادية عن طريق المشاركة في بنك السلام بأدرار.

فحتى نتمكن من الإحاطة بكل جوانب موضوع البحث تتفرع عن الإشكالية الأساسية أسئلة فرعية يمكن إجمالها فيما يلي:

1- ماهي المشاريع الاقتصادية وماهي البنوك الإسلامية؟

2- كيف يتم التمويل في البنوك الإسلامية وماهي مصادره؟

3- كيف تتعامل البنوك الإسلامية بصيغة المشاركة وفيما تتمثل مزايا ومخاطر هذه الصيغة؟

فرضيات البحث:

لمعالجة الإشكالية السابقة والتساؤلات التي تفرعت عنها نحدد بعض الفرضيات كنقاط لمعالجة الموضوع:

1- تمول البنوك الإسلامية المشاريع الاقتصادية عن طريق المشاركة مثلما تمول البنوك التقليدة المشاريع الاقتصادية.

2- تمول البنوك الإسلامية المشاريع الاقتصادية عن طريق المشاركة باستعمال صيغ التمويل الاسلامي مثل المضاربة، المرابحة... .

3- البنوك الاسلامية لاتقوم بتمويل المشاريع الاقتصادية.

أهمية البحث :

البنوك الإسلامية والتمويل الإسلامي من أهم المواضيع ذات الأهمية البالغة وتكمن هذه الأخيرة فيما يلي:

1- اهتمام الدول الغربية بموضوع البنوك الإسلامية وذلك من خلال إنشاء فروع في بنوكها تطبيق أساليب التمويل الإسلامي وكذا اقامت علاقات مشتركة لها مع بنوك إسلامية في الدول الإسلامية

2- اهتمام مؤسسات دولية بالبنوك الاسلامية كصندوق النقد الدولي الذي قام بإنشاء وحدة بحثية تقوم بدراسة النموذج الاسلامي من خلال متابعة عما البنوك الإسلامية

3-نجاح بعض الدول الإسلامية التي حولت بنوكها التقليدية إلى إسلامية كباكستان والسودان واحسن مثال على هذه البنوك بنك فيصل الاسلامي بالسودان

اهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى :

1- الإحاطة بأهم جوانب التمويل الإسلامي والإشارة إلى الفرق بينه وبين التمويل التقليدي

2- توضيح كيفية التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية حتى يصبح الجميع على دراية باليات هذه الصيغة والمزايا والمخاطر المترتبة عنها

دوافع اختيار البحث:

من بين الأسباب التي حفزتنا على اختيار هذا الموضوع مايلي:

1- الكثير من الدراسات السابقة لموضوع البنوك الإسلامية تتطرق إلى صيغ التمويل بصفة عامة .

منهج البحث:

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي فيما يخص الموضوع نظرا لأنه يتوافق مع تقرير الحقائق وفهم مكونات الموضوع وإخضاعه للدراسة الدقيقة وتحليل جل أبعاده بشكل من التوضيح والتفسير.

تقسيمات البحث :

الفصل الاول: تناولنا فيه مفاهيم عامة حول المشاريع الاقتصادية والبنوك الإسلامية وبعد ذالك انتقلنا إلى مفهوم التمويل في البنوك الإسلامية ومصادره والاختلاف بينه وبين التمويل التقليدي، وباخر الفصل تطرقنا عموميات عن صيغة المشاركة

الفصل الثاني: تناولنا فيه الدراسات السابقة واوجه التشابه والاختلاف بينها وبين الدراسة الخاصة بنا ثم تطرقنا الى اسهامات بنك السلام بادرار في تمويل المشاريع الاقتصادية وفق صيغة المشاركة.

حدود البحث:

حدود الزمنية: من الفترة الممتدة من 2018- 2021

المكانية: بنك السلام وكالة ادرار

الفصل الاول
الادبيات النظرية للبنوك الاسلامية والمشاريع الاقتصادية

تمهيد الفصل:

أن الاتجاه الجديد في التنمية الاقتصادية الحديثة هو الاعتماد على المشاريع الاقتصادية والتركيز على دورها في أحداث النمو وتحقيق التنمية وذلك بما تمارسه من أنشطة اقتصادية متعددة في مختلف القطاعات، إلا أن هذه المشاريع الاقتصادية تصطدم بمجموعة من العراقيل تعيق نشأتها وتطورها واهم مشكلة تواجهها هي مشكلة التمويل . لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى أسلوب من الأساليب التي تستعملها البنوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاقتصادية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار العام للمشاريع الاقتصادية والبنوك الإسلامية

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التمويل في البنوك الإسلامية

المبحث الثالث: عموميات حول صيغة المشاركة

المبحث الاول : الاطار العام للمشاريع الاقتصادية والبنوك الاسلامية

المطلب الاول :مفهوم المشاريع الاقتصادية و البنوك الاسلامية

1- مفهوم المشاريع الاقتصادية:

في الواقع عندما يطلق مصطلح مشروع على احدى الكيانات فأول ما يبادر في ذهننا هو الرغبة في تحقيق الربح والتسويق والمخاطرة التي تواجه اي مشروع أيا كانت طبيعته التجارية او صناعية سواء ترتكز على تسويق وبيع السلع او الخدمات من خلال هذا المطلب سنحاول التطرق الى ماهية المشروع وكيفية انشاءه:

1-1- تعريف المشروع: هو نشاط تستخدم في موارد معينة تنفق من اجله الاموال للحصول على منافع متوقعة خلال فترة زمنية معينة قد يكون مشروع زراعي او صناعي او سياحي او خدمي وقد يكون مشروعا كبيرا او مشروع صغير او متوسط الحجم، قد يكون مشروعا محليا او مشروعا قويا او مشروعا دوليا[1].

1-2- كيفية انشاء مشروع : يتم انشاء المشروع في اربع خطوات مهمه واساسيه هي[2] :

الخطوة الاولى :تتمثل في تحديد فكرة للمشروع او اكثر واتطلب ذلك اجراء فرز اول سريع للأفكار المتاحة او اعداد افكار جديدة افضل.

الخطوة الثانية: دراسة الجدوى المبدئية والانتقاء المبدئي للمشروعات وتتمثل هذه الدراسة بإعداد تقرير مختصر يشمل:

- حجم طلب وسوق السلعة او الخدمة التي سينتهجها المشروع والمستفيدين او من المتوقع خدمتهم والمناطق المستهدفة من المشروع

- السلع والخدمات البديلة وتقديرات الانتاج المناظرة لكل منها و التكنولوجيات المستخدمة منها

- مادى توفر عناصر الانتاج الرئيسية المطلوبة للمشروع

- مدة تنفيد المشروع

---

[1] عبد الكريم يعقوب.دراسة جدوى المشروع.دار اسامة للنشر.عمان .الاردن.2009.ص49

[2] عبدالكريميعقوب.مرجع سايق

– الحجم التقريبي للاستثمار ونفقة التشغيل

– القيود او العوامل الاخرى التي يمكن ان تكون لها تأثير هام على المشروع المقترح تنفيذه السياسات واللوائح والقوانين الحكومية الرئيسية ذات الصلة بالمشروع

– دراسة مفصله للسوق

– مدى توافر المهارات الفنية اللازمة للمشروع

– دراسات تقيم نتائج المشروعات المشابهة للاستفادة منها

– خصائص الاقتصادية والاجتماعية لسكان المنطقة التي سيقام بها المشروع.

الخطوة الثالثة :معايير انتقاء المشروع، في هذه الخطوة تطبق معايير عامه لانتقاء المشروع على سبيل المثال هناك افكار لمشروعات يمكن استبعادها بسرعه اذا كانت:

– غير ملائمه تكنولوجيا

– عدم توافر المواد الخام والمهارات الفنية بدرجه كافيه

– تنطوي فكره المشروع على درجه كبيره من المخاطرة

– المشروع له تكاليف اجتماعيه وبيئية باهظة.

الخطوة الرابعة[1]: تقيم المشروع بعد التنفيذ وتشمل التقييم المالي والتجاري والاقتصادي الاجتماعي والبيئي للمشروع بعد التنفيذ، حيث يختلف التقييم بعد التنفيذ عن تقييم قبل التنفيذ رغم ان المقاييس مستخدمه هي نفسها الى ان بعد التنفيذ نستخدم القيم الفعلية بينما قبل التنفيذ نستخدم القيم المقدرة وبهذا نتعرف على مواطن الضعف واسباب المشاكل التي واجهت المشروع ونعمل على حلها والاستفادة منها في تحسين حال المشروع.

2– مفهوم البنوك الاسلامية:

أصبحت البنوك الاسلامية حقيقة واقعة ليس في الامة الاسلامية فحسب ولكن ايضا في جيع بقايا العالم ومقدمة بذلك فكرا اقتصادية ذا طبيعة خاصة.

[1] عبدالكريم يعقوب.مرجع سايق

2-1- تعريف البنوك الإسلامية: البنوك الإسلامية عدة تعاريف نذكر منها:

- البنوك الإسلامية مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب النقدية من الأفراد وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها، ونموها في إطار القواعد المستقرة الشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الامة ويعمل على تنمية اقتصادياتها[1]

- هي الشركة التي تقوم على تعاطي الأعمال المصرفية وأعمال الاستثمار والتمويل وفق أحكام الشريعة الإسلامية[2].

من خلال ما سبق نستنتج ان البنوك الاسلامية هي: منظمة اسلامية تعمل في مجال الاعمال يهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم وتنميتها واتاحة الفرص المواتية لها، للنهوض على اسس اسلامية تلتزم بقاعدة الحلال والحرام.

2-2- نشأة البنوك الإسلامية: يعد المسلمون اكثر من ساهم في التطور المصرفي على غرار ماقدمه الإغريق وما اعتبره الأوروبيون بداية لنشاط مصرفي حديث، فقد كانت رحلة الشتاء والصيف بمكة وما تقوم عليه المبادلات من ضمان وامان وثقة واستقرار واساسا يقوم عليه العمل المصرفي وصوره من صور التعامل في مجال ايداع الاموال واستثمارها ، حيث يعتبر الزبير بن العوام رضي الله عنه اول من ابتكر طريقة الإيداع بحيث تمنع الاكتناز ومع ظهور البنوك التجارية وانتشار الفائدة الربوية في المصارف الحديثة جعل من ظهور البديل ضرورة ملحة وذلك بإيجاد بنك يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية وهو ما دارت حول ابحاث والمناقشات بداية النصف الثاني من القرن الماضي واستثمرت حتى مطلع الستينات حيث بدأت المحاولات العلمية إلى الظهور بداية بنوك الادخار المحلية بمصر عام 1963 ثم بنك ناصر الاجتماعي 1971 كما قامت الأردن بإنشاء مؤسسة تنمية وإدارة اموال الأيتام 1972، إلى ظهور بنك دبي الاسلامي 1975 وبنك فيصل الاسلامي المصري سنة 1976، بنك فيصل الاسلامي السوداني 1977 بالخرطوم وبنك الأردني التمويل والاستثمار 1978 وقد تأسست بعدها عدة بنوك إسلامية ومصاريف تقوم على مبادئ التشريع الإسلامي في عدة دول[3].

---

[1] محسن احسن الاخضري، البنوك الإسلامية، اتراك للنشر والتوزيع، مصر، 1995،ص17

[2] احمد عبد الله درويش، فؤاد توفيق ياسين، المحاسبة المصرفية، دار البازوري العلمية، الأردن ، 1996،ص18

[3] زوبيري وحيدة، استتراتيجية تمويل الاسلامي للدول النامية مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي بحي فارس ، المدية ، 2007 ، ص36-37

المطلب الثاني: اهمية واهداف المشروع

المشاريع الاقتصادية جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني لأي دولة، من خلال هذا المطلب سنتطرق الى اهمية واهداف هذه المشاريع الاقتصادية

1- اهمية المشروع: تمثل المشاريع الاقتصادية الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية لأي دولة سواء متقدمة أو نامية، نظرًا لأهمية الدور الذي تلعبه في الاقتصاد، إذ تسهم في تحقيق عدة ميزات اقتصادية منها[1]:

- يمكن للمشاريع ان تساهم في تخفيف من حدة العجز في الميزان التجاري، باستخدام افضل انواع الفنون الانتاجية، كان تساهم مباشرة في انتاج مكونات السلع التي تتجة للتصدير

- تتضح اهمية الدور الاستراتيجي الذي تلعبه المشاريع في تحيق التطور الاقتصادي للدول المتقدمة، من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ففي الو-م-أ تساهم المشاريع الاقتصادية بما مقداره 48% من نابج المحلي الاجمالي وفي اليابان27.1% وفي فرنسا 61.8% .

- تساعد المشاريع الاقتصادية على سد احتياجات السوق المحلي، كما تساهم في تقليل فاتورة الاستيراد نظرًا لدورها في تحسين الإنتاجية وزيادة المعروض من بعض المنتجات

- كما تتميز المشاريع الاقتصادية بقدرتها على توظيف العمالة مما يقلل نسبة البطالة وعلاوة على ذلك، يُمكن لتلك الصناعات أن تُشارك في زيادة الاحتياطي النقدي من خلال تصدير بعض السلع، خاصة المنتجات الحرفية والغذائية[2].

- كما تساهم المشاريع الاقتصادية في تحسين القوة التنافسية وزيادة النشاط الاقتصادي لأي بلد سواء كان متطور او من البلدان النامية

2- اهداف المشروع: وتتضمن اهداف المشاريع الخاصة واهداف المشاريع العامة

2-1- اهداف المشاريع الخاصة : تفترض النظرية الاقتصادية في المشروع انا تحقيق اقصى ربح يعتبر من الاهداف الرئيسية لأي مشروع والربح الذي يسعى اليه المشروع هو الفرق بين حصيلة المبيعات وتكاليف الانتاج

---

[1]-سليمان ناصر،عواطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الاسلامية، بحث مقدم الى الملتقى الدولي الاول لمعهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، يومي23و24 2011،ص8-+9*

[2]-المرصد المصري، المشروعات الصغيرة والمتوسطة..الاهمية الاقتصادية والتجارب الدولية،2020/11/19، https://marsad.ecsstudies.com/45281/ على الساعة 20:21

ويندرج في تكاليف الانتاج بهذا المفهوم كل النفقات التي يتحملها المشروع .ولكن على الرغم من ان تحقيق الربح يعتبر ضروري لاستمرار المشروع ونجاحه الى انه لا يعتبر الهدف الوحيد الذي يهدف ال يهدف اليه المشروع فبجانب تحقيق الارباح نجد اهداف اخرى كثيره موضعا لاهتمام المشروعات الخاصة ومن اهمها:

_تحقيق اقصى قدر ممكن من المبيعات كوسيله الحصول المشروع على شهر واسعه وثقه كبيره في الاسواق

_قد يكون الهدف من الانفاق الاستثماري لمشروع قائم وحمايه النشاط الرئيسي له من خطر توقف الانتاج.

2-2- اهداف المشاريع العامة[1]: الهدف الاساسي للمشروعات العامة هو تحقيق المنفعة العامة بغض النظر عن الربح، حيث المنفعة العامة قد تكون في بيع السلعة او التقديم خدمه بسعر تكلفتها او باقل ولكن يجب ان لا يفهم من ذلك ان المشاريع العامة لا تهتم اطلاق الربح بل يجب ان لا يتم ذلك على حساب الاهداف التي انشئت المشاريع العامة مناجلها وفي ما يلي اهم الاهداف التي تنشا من اجل عهده المشاريع العامة.

_قيام بعض المشروعات الوطنية المرتبطة بالأمن قومي للدولة مثل صناعة الأسلحة والذخائر، او لاعتبارات اقتصاديه وطنيه كإنشاء الدولة المنتجة للنفط مصافي لتكريره او اسطولا بحريا لنقله، او انشاء قاعده من الصناعات الثقيلة كاس للتنمية.

_قد تقوم الدولة بإنشاء مشروعات وبيع منتجاتها باقل من التكلفة لاعتبارات الاجتماعية، كما في حاله الخبز والمنسوجات والأدوية.... الخ.

_قد يكون الغرض من انشاء الدولة لمشروعات انتاجيه هو الحصول على موارد ماليه لتمويل النفقات بدلا من التجائها لفرض ضرائب جديده (صناعه السجائر مثلا من المشروعات العامة من هذا النوع في كثير من دول العالم)

_مشروعات المنافع التي تنتج الخدمات الأساسية والبنية التحتية (مثل النقل والمواصلات طرق و الكهرباء...الخ)

المطلب الثالث: انواع وخصائص البنوك الاسلامية

تعمل البنوك الإسلامية وتنتشر لتعميم نشاطها وحتى يتلاءم كل بنك مع البيئة التي نشأ فيها كان يجب أنشأ بنوك إسلامية كبديل عن البنوك الرأسمالية الربوية لتقديم خدمات مشروعة فيها مصلحة للأفراد ولهذا تنوعت كما تنوعت البنوك الربوية

[1] محمد محمود العلجوني.د.سعيد سامي الحلاق.دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات.دار اليازوري العلمية للنشر.عمان.الاردن

1- انواع البنوك الاسلامية [1]: نظرا لانتشار البنوك الإسلامية وازدياد معاملاتها وامتداد نشاطها ظهرت انواع للبنوك الإسلامية متخصصة ويمكن تقسيم البنوك الإسلامية وفقا لعدة معايير نذكر منها مايلي :

1-1- وفقا للنطاق الجغرافي: يعتمد هذا المعيار على أساس النطاق الجغرافي الذي يمتد إليه النشاط البنكي ونميز نوعين :

1-1-1- بنوك إسلامية محلية: هي البنوك التي لايتعدى نشاطها النطاق المحلي للدولة التي تحمل جنسيتها

1-1-2- بنوك إسلامية دولية: هي البنوك التي يمتد نشاطها خارج الدول التي تمارس نشاطها فيها (عن طريق إقامة علاقات مع بنوك أخرى أو فتح فروع البنك في الدول الخارجية....)

1-2- وفق النطاق التوظيفي للبنك: بما أن البنوك الإسلامية هي بنوك توظيف الأموال و بنوك تنموية استثمارية تعمل على إنماء ثروة الأمم وتحقيق الشغل الكامل لمواردها يمكن تقسيمها حسب نطاقها التوظيفي إلى:

1-2-1- بنوك إسلامية صناعية: هي البنوك التي تختص في تمويل المشروعات الصناعية والتي تملك مجموعة من الخبرات البشرية في مجال إعداد دراسات الجدوى وتقييم فرص الاستثمار

1-2-2- بنوك إسلامية زراعية: هي البنوك التي تعمل على استصلاح الأراضي الزراعية

1-2-3- بنوك إسلامية تجارية: هي البنوك المتخصصة في تمويل الأنشطة التجارية وتغلب على نشاطها العمليات القصيرة الأجل

1-3- وفق لحجم النشاط: يعتمد هذا المعيار على حجم نشاط البنك وينقسم إلى:

1-3-1- بنوك إسلامية صغيرة الحجم: هي البنوك التي ينحصر عملها في الجانب المحلي، التي تعمل على جمع المدخرات وتقديم تمويل قصير الأجل المشروعات والافراد في شكل مرابحات ومتاجرات

1-3-2- بنوك إسلامية متوسطة الحجم: هي بنوك تتميز بتنوع خدماتها مقارنة مع البنوك الإسلامية صغيرة الحجم، إلا أن نشاطها يبقى محدودا بالنسبة المعاملات الدولية

1-3-3- بنوك إسلامية كبيرة الحجم: وتسمى ايضا ببنوك الدرجة الأولى وهي قادرة على التأثير وتوجيه السوق النقدي والمصرفي المحلي وحتى الدولي وعادة تكون لها فروع في دول أخرى

[1]- زوبيري وحيدة، مرجع سابق، ص ص 37_39

1-4- وفق للاستراتيجية المستخدمة: يمكن أن نميز ثلاثة أنواع من البنوك وهي:

1-4-1- بنوك إسلامية قائدة ورائدة: هي بنوك تعتمد على استراتيجية التوسع والتطوير والابتكار والتجديد وتطبيق احدث التكنولوجيا في المعاملات المصرفية على خلاف البنوك الاخرى وبالتالي هي تتميز بارتفاع حجم معاملاتها وربحيتها.

1-4-2- بنوك إسلامية تابعة ومقلدة: هي بنوك تتبع استراتيجية التقليد للبنوك القائد والرائدة فإذا ما نجح نظام ما تتبعه هذه الأخيرة وتعمل على تقديم نفس خدمات تلك البنوك مقابل تكاليف ومصاريف أقل.

1-4-3- بنوك إسلامية حذرة ومحدودة النشاط: هي البنوك التي تتبع سياسة الرشادة المصرفية ولا تقوم بتقديم الخدمات المصرفية التي تكون مرتفعة التكاليف أو تحمل مخاطر مرتفعة.

1-5- وفق لعملاء البنك[1]: يمكن تقسيم البنوك على هذا الأساس إلى نوعين هما:

1-5-1- بنوك إسلامية عادية تتعامل مع الأفراد: هي البنوك التي تقدم خدمات للأفراد سواء كانوا طبيعيين أو معنويين وسواء على مستوى العمليات المصرفية الكبرى أو العادية أو المحدودة.

1-5-2- بنوك إسلامية غير عادية تقدم خدماتها للدول والبنوك الإسلامية العادية: هي البنوك التي تقدم خدماتها إلى الدول الإسلامية لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبنوك الإسلامية العادية تستطيع مواجهة الأزمات التي تصادفها.

2- خصائص البنوك الاسلامية:

تعتبر البنوك الإسلامية مؤسسات بنكية حديثة العهد بالمقارنة مع المؤسسات التقليدية، حيث أنها تمتاز عنها بمميزات واضحة مستمدة من الشريعة الإسلامية ويمكن لنا أن نوجز هذه الخصائص فيما يلي:

2-1- ارتباطها بالعقيدة الإسلامية: المسلمون ملزمون في تصرفاتهم بأصول الحلال والحرام في الشريعة، فلا يجرؤون على مخالفة حكم من أحكام القرآن والسنة النبوية وقد نص القرآن الكريم على تحريم الربا تحريما قطعيا ومنه لا يجوز البنوك الإسلامية انتاج او تمويل أو استيراد أو تصنيع السلع المحرمة شرعا كالخمر، عكس البنوك الربوية التي تعتمد على الفائدة اخد وعطاء وعلى دعم الاحتكار ات[2].

---

[1] عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، دار الجامعية للنشر ، مصر ، 2002، ص 56

[2] وهبة الزحيلي،احكام التعامل مع المصارف الاسلامية، دار المكتبي، السعودية، بدون سنة نشر،ص ص 7-8

2-2- عدم التعامل بالربا: وهي الصفة التي يمتاز بها البنك الإسلامي عن البنوك التقليدية، حيث ترفض البنوك الإسلامية التعامل بالربا بكل أشكالها من اخد او عطاء ،ايداع او توظيف، قبولا اوخصما، ظاهرة او مخفية، مقدما او مؤخرا، عملا بأحكام الشريعة والالتزام بأمر الله سبحانه وتعالى[1].

2-3- تجميع الموارد : أن الألبوم الاسلامي يغلب على نشاطه تجميع الموارد واستخدامها ذات الطابع المتوسط والطويل الاجل، فهو في الأساس يسعى إلى التمويل اللازم لتمويل المشاريع الإنتاجية في مجالات مختلفة بهدف دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع وذلك لما لهذه الاستثمارات اثار مباشرة وغير مباشرة على زيادة الإنتاج والدخل القومي وزيادة فرص العمالة في المجتمع.

2-4- الصفة الإيجابية البنك الإسلامي: أن البنك الإسلامي يتمتع بالايجابية والمبادرة والخلق، ويجب أن يشجع هذه الصفات في المجتمع الإسلامي ويقضي على نزعات التواكل والاعتماد على الغير والتي تشجعها البنوك الربوية وهذه الصفات تنتشر في الدول الإسلامية النامية، ويستطيع البنك الإسلامي القضاء عليها

2-5- الصفة الاجتماعية البنك الإسلامي: أن أهم ركن من اركان البنك الإسلامي والذي يميزه عن غيره هو إقامة صندوق الزكاة وإدارته شرعيا ومصرفيا وذالك لأن الزكاة فريضة دينية ملزمة تعالج كثيرا من مشاكل المجتمع فهي ضرورة واجبة للتكافل الاجتماعي والإسلامي كما أن الصفة الاجتماعية البنك الإسلامي تفرض عليه أن يدخل المكاسب الاجتماعية والمكاسب النفسية في حساباته عندما يدير مشروعات لانه بدون هذه النظرة المسؤولية الاجتماعية تفقد البنوك الإسلامية الكثير من عناصرها المميزة

2-6- تجنب التراكمات النقدية: تحرم الشريعة الإسلامية بيع الديون بغير قيمتها الاسمية، بغض النظر عن موعد استحقاقها لأن اي فارق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية التي يباع بها تعتبر من الربا المحرم ومنه فإن البنوك الإسلامية لاتستطيع الدخول في تراكمات للأصول النقدية كما يحدث في العالم اليوم بين البنوك التقليدية كما لاحظ الاقتصادي "موريس آلبييه" أن هذه الشركات تفوق جدا التمويل المباشر الذي يقدم القطاع الحقيقي في الاقتصاد وهو قطاع الإنتاج والتداول وتردي هذه الشركات الى خلق ما يسمى على لسان "موريس آلبييه" بهرم المقلوب وهي طبقات تمويلية بحثة من أصول نقية متراكمة على قاعدة صغيرة من السوق الحقيقية، وهو من أهم أسباب الاضطرابات والتأرجح في الاقتصاد الغربي اليوم وكل هذا لاتقع فيه البنوك الإسلامية ولا يخضع له النظام الاقتصادي الإسلامي [2]

[1] محمد عبد الحميد الشواربي،ادارة المخاطر الائتمانية،منشاة المعارف،الاسكندرية، 2002، ص52

[2] ركيبي كريمة،غماري حفيضة، صيغ التمويل في البنوك الاسلامية دراسة حالة بمك البركة الجزائري وكالة تيزي وزو2014 ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة اكلي محند اوالحاج-البويرة، الجزائر ، 2015 ص-ص13-15

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التمويل في البنوك الاسلامية

يقوم التمويل في البنوك الإسلامية على مبادئ الاقتصاد الاسلامي الذي يقوم بدوره على الأحكام والقواعد العامة الشريعة الإسلامية، المستنبطة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، لذالك وفي سبيل الفهم الصحيح التمويل الإسلامي، سنعرض في هذا المبحث بإيجاز إلى ماهية التمويل الإسلامي واهم خصائصه وانواعه، ثم على ماهية مصادر التمويل في البنوك الإسلامية، بالإضافة إلى واقع التمويل بين النظامين الاسلامي والتقليدي.

المطلب الاول: مفهوم التمويل الاسلامي

يعد التمويل الإسلامي تقنية تمويلية تحتل مكانة هامة في مصادر التمويل،ومن أجل التعرف على مفهومه سيتم التطرق إلى مايلي:

1- تعريف التمويل الاسلامي: التمويل في الاقتصاد الاسلامي يتميز عن التمويل بشكل عام بما تحكمه من قواعد شرعية، فلا يمكن أن تكون هناك صيغة من صيغ التمويل الإسلامي خارج عن إطار ما تبيحه الشريعة الإسلامية، كما أن التمويل الإسلامي يخدم المبادئ الأساسية الاقتصادي الإسلامي.

ويعرف التمويل الإسلامي بأنه تقديم العينية او النقدية ممن يملكها (البنك)الى شخص اخر (العميل) ليتصرف فيها، ضمن احكام وضوابط الشريعة الاسلامية وذلك بهدف تحقيق عائد "مباح".

وقد عرفه منذر قحف على انه:" تقديم ثروة عينية او النقدية بقصد الاسترباح من مالكها الى شخص اخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الاحكام الشرعية"[1].

2- خصائص التمويل الإسلامي: من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص الخصائص التالية:

_ يتعلق التمويل بالمبالغ النقدية، السلع والخدمات

_ تتم عملية التمويل في التوقيت الملائم بمعنى انه ينبغي تقديمه وقت الحاجة اليه[2]

_ استبعاد التعامل بالربا أخذا وعطاء

[1]بوزيد عصام، التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر-رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2010،ص3

[2]ركيبي كريمة غماري حفيظة، مرجع سابق، ص30

_ توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي الذي يهدف إلى امتزاج عناصر الإنتاج ببعضها البعض وبالتالي فإن أي ربح ينتج عن هذا الاستثمار يكون ربح حقيقي يظهر في زيادة عناصر الإنتاج

_ توجيه المال نحو الانفاق على المشاريع المباحة من وجهة نظر الشرع

_ التركيز على سلوك الفرد نحو الاخلاق الفاضلة فهو يربي فيه صفات الأمانة والثقة بالنفس والإخلاص والإتقان في العمل مما يوفر فرص أكبر لنجاح المشروعات وبالتالي نجاح عملية التنمية

_التركيز على طاقات الفرد ومهاراته وإبداعاتهم[1]

3- انواع التمويل الاسلامي: تتمثل في ثلاثة أنواع وهي[2]:

3-1-التمويل قصير الأجل: يستخدم هذا النوع من أجل تغطية احتياجات دورة راس المال إذ غالبا ما تكون مدته أقل من سنة، وفي أنشطة البنوك الإسلامية تكون عمليات المرابحة هي النشاط المناسب للتمويل قصير الأجل إذ تتميز بالمساهمة في زيادة رأس المال التداول وسرعة وعدد مرات التداول العام الواحد، وتتمثل أهم ميزاته في:

- سهولة السداد من المتمول، اذ يمكن سداده على المدى القصير
- القدرة التأثيرية على سرعة معالجة المواقف التي تأثر على قدرة المشروع
- عدد مرات التداول في العام الواحد

3-2- التمويل متوسط الاجل: تستخدم البنوك الإسلامية هذا النوع من أجل تمويل المشاريع التي تحتاج آلاف الآلات او تزيد إذ تصل المدة في هذا النوع الى ثلاثة سنوات ومن أهم مميزاته مايلي:

- يؤدي نفس الأعراض التي يستخدم لأجلها التمويل طويل الأجل
- يتمتع هذا النوع من التمويل بنوع من المرونة لمعالجة العجز في المشروعات

3-3- التمويل طويل الأجل: عادة مايكون الغرض من هذا النوع من التمويل هو شراء الأصول الثابتة والالات والمعدات اللازمة الانشاء المشاريع الكبيرة والتي تستغرق عملية إنشائها مدة من الزمن لا تزيد عن الخمسة

---

[1]-عاد زهير،قاديصفوان،بوشريط البشير، عاشور محمد عبد القادر، التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة بنك البركة –وكالة الوادي– رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي ،2018 ،ص 6

[2]رابح جلال،عبد الرزاق شيخ، صيغ التمويل وأثرها على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك قطر الاسلامي2011-2018، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف،المسيلة،الجزائر، 2019،ص-ص 7-8

سنوات، ويساهم هذا النوع من التمويل مساهمة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية، إذ يركز على المشاريع ذات الطابع الانتاجي، ويكون البنك شريكا في إنشاء هذه المشروعات من بداية العمل فيها

المطلب الثاني: مصادر التمويل في البنوك الإسلامية

لا يوجد اختلاف كبير بالنسبة لمصادر الاموال بين البنوك الرأسمالية والبنوك لاسلامية وبإمكان الدولة اوالاشخاص استثمار اموالهم في البنوك الإسلامية. وقد يكمن الفرق هنا في تركيب جانب الخصوم في ميزانيه البنك الاسلامي بحيث ستلغى كل الحسابات القروض سواء الطويلة، المتوسطة او القصيرة الاجل وستحل محلها حسابات الإيداع والاستثمار التي تمكن اصحابها من الحصول على جزء من الارباح في اخر السنة المالية او تحمل جزء من الخسارة انوجدت، لا توجد اذن لدى البنك الاسلامي حسابات ايداع يدفع عليها المصرف فائدة ثابتة معلومة المقدار مسبقا، عكس ذلك سيقبل البنك ايداعات الغير على اساس مضاربة الإسلامية.

تنقسم مصادر الاموال في المصارف الإسلامية ال بمصادر داخلية واخرى خارجية

1-المصادر الداخلية: تشتمل المصادر الداخلية للأموال في المصارف الإسلامية على حقوق المساهمين. ويقصد بحقوق اصحاب الملكية مقدار ما تبقى من موجودات المصرف بعد حسم المطلوبات وحقوق اصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وماقي حكمها وتتمثل هذه الحقوق بمايلي:

1- راس المال المدفوع .

2- الاحتياطات

3- المخصصات

4- الأرباح المدورة

5- القروض الحسنة من المساهمين

وتمثل المصادر الداخلية للأموال في غالبية المصارف الإسلامية نسبة ضئيلة من اجمالي مصادر الاموال وتختلف نسبة مصادر التمويل الداخلي الى اجمالي مصادر التمويل من مصرف الى اخر.

1-1- راس المال المدفوع: وهو مجموع قيم الاسهم المصدرة والمباعة للمساهمين والتي دفع كامل ثمنها. ويتمت الراس مال مصاريف الإسلامية في الاموال المدفوعة من المؤسسي والمساهمين عند انشاءه مقابل القيمة الاسمية للاسهم المصدرة، اومقابل زيادة راس المال والتي تلجا اليها المصارف من اجل توفير مصادر تمويل داخلية ذات

آجال طويلة وعادة مايستغرق جزءا كبيرا من راس المال في الاصول الثابتة مما لا يمكنمن استفادة منه بصورة كبيرة في التمويل[1].

1-2-الاحتياطات[2]: وهي تمثل ارباحا محتجزة من اعوان سابقة وتقتطع من نصيب المساهمين ولا تتكون الا من الارباح اوفائض الاموال من اجل تدعيم وتقوية المركز المالي للمصرف. وتوجد عدة انواع من الاحتياطات منها الاحتياطي القانوني والاحتياطي النظامي. وتعدالاحتياطات مصدر من مصادر التمويل الذاتي اوالداخلة للمصرف وهي تأخذ نفس الطبيعة الرأسمالية من حيث اهميتها في ضمان حقوق المودعين لدى المصرف ونظرا لحداثة نشاة بعض المصادر الإسلامية فما زالت الاحتياطات تمثل نسبة محدودة بالمقارنة بحجم الودائع في بعض المصارف الإسلامية

وتنقسم هذه الاحتياطات الى نوعين:

احتياطي معدل الارباح

احتياطي مخاطر الاستثمار

1-2-1-احتياطي معدل الارباح: وهو المبلغ الذي يجنيه المصرف من دخل اموال المضاربة قبل اقتطاع نصيب المضارب بغرض المحافظة على مستوى معين من عائد الاستثمار لأصحاب حسابات الاستثمار وزيادة حقوق الملكية

1-2-2-احتياطي مخاطر الاستثمار: هو المبلغ الذي يجنيه المصرف من ارباح اصحاب حسابات الاستثمار، بعد اقتطاع نصيب المضارب لغرض الحماية من الخسارة المستقبلية لأصحاب الحسابات الاستثمار.

1-3- المخصصات: يعرف المخصص بأنه اي مبلغ يخصم او يحتجز من أجل استهلاك او تجديد أو مقابلة النقص في قيمة الأصول أو من أجل مقابلة التزامات معلومة لا يمكن تحديد قيمتها بدقة تامة، والمخصص عبء يجب تحميله على الايراد سواء تحققت ارباح ام لم تتحقق ونفرق هنا بين نوعين من المخصصات وهما ومخصصات استهلاك الأصول ومخصصات مقابلة النقص في قيمة الأصول مثل مخصص الديون المشكوك فيها

[1]-زوبيري وحيدة،مرجع سابق، ص43

[2]-سمير هربان، صيغ واساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة مجموعة البنك الاسلامي للتنمية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة فرحات عباس سطيف، 2015،ص43

ومخصص هبوط الاوراق المالية وتمثل المخصصات مصدر من مصادر التمويل الذاتي المصارف الإسلامية وذلك خلال فترة من تكوين المخصص حتى الفترة التي يستخدم فيها الغرض الذي أنشأ من أجله[1]

1-4-الارباح المدورة: وتشمل جميع الارباح التي تم اقتطاعها من ارباح المحققة خلال السنوات السابقة والسنة الحالية دون توزيعها على المساهمين، فهي حق للمساهمين ينعكس في قيمة السهم. وتمثل ارباح محتجزة يتم ترحيلها للسنوات المالية التالية بناء على قرار من مجلس الادارة وموافقة الجمعية العمومية على ذلك وذلك لاغراض مالية واقتصادية[2].

1-5- القروض الحسنة من المساهمين: هناك موارد اخرى تتاح لدى المصارف الاسلامية مثل القروض الحسنةمن المساهمين والتامين الموضع من قبل العملاء كغطاء اعتماد مستندي اوغطاء خطاب الضمان وقيمة تامين الخزائن الحديدية المؤجرة[3].

وتعد المصادر الداخلية للاموال في المصارف الاسلامية مصادر طويلة الاجل وذلك في حالة ما اذا كانت نسبتها بالمقارنة للمصادر الخارجية كبيرة، حيث يمكن استثمارها في مشروعات طويلة الاجل، امافي حالة ماذا كانت تمثل نسبة ضئيلة فلا يمكن استثمارها.

2-المصادر الخارجية: تشتمل المصادر الخارجية للاموال في المصارف الاسلامية على:

_ الحسابات الائتمانية(الوداع)

_ الحساباتالاستثمارية

_ صكوك المقارضة سندات (المقارضة)

_صكوك الاستثمار

_شهادة الايداع

_صناديق الاستثمار

[1]ركيبي كريمة غماري حفيظة، مرجع سابق ص21

[2]زوبيري وحيدة، مرجع سابق، ص 43

[3]سمير هربان، مرجع سابق، ص43

2-1- الحسابات الائتمانية[1]: تقبل البنوك الإسلامية الاموال من المديرين في هذا النوع من الحسابات على سبيل القرض. وتقبل الاموال على انها قروض تلتزم بردها بدون زيادة او نقصان. ولكن البنوك الإسلامية هنا تحصل على تفويض من صاحب المال يمكنها من التصرف في الاموال المودعة على ضمان البنك الاسلامي. وبهذا فلا يكون للمديع اي حق بنتائج استثمار هذا المال بما انه لايتحمل اي خسارة تنجم عن الاستثمار. وتكون عوائد هذا الاستثمار خالصة للمصرف الاسلامي ومن انواع الحسابات الائتمانية في البنوك الإسلامية نجد:

الحسابات الجارية وتحت الطلب

2-1-1-حسابات الجارية: وتتمثل في الودائع تحت الطلب، يقوم أصحابها بايداعها في البنك الحفاض عليها من جهة، وسهولة استخدامها في العمليات اليومية من جهة ثانية، حيث تتميز هذه الحسابات بقدرة صاحبها على سحب جزء منها أو كلها في أي وقت شاء، وذلك باستخدام الشيكات وأوامر الصرف مقابل عمولة بسيطة يأخذها البنك الإسلامي نظير إدارته لهذه الحسابات.

2-1-2- حسابات تحت الطلب: وهذه الحسابات يتم فصلها احيانا في بعض البنوك عن الحسابات الجارية لان اصحابها عادةميكونون من صغار المودعين او من الذين يحتاجون اموالهم لمدة محددة ولايحتاجون السحب منها باستمرار. لذلك لا يعطى اصحاب هذه الحسابات دفاتر شيكات وعادة مايتم السحب منها بشكل شخصي.

2-2- الحسابات الاستثمارية[2]: هي الحسابات التي يفتحها البنك الاسلامي لعملائه على سبيل المضاربة. حيت يهدف اصحاب هذه الحسابات الى استثمار اموالهم، فيقومون بتوقيع عقد مع البنك مفاده انهم يفوضون البنك الاسلامي بالعمل في اموالهم ضمن الشروط الشرعية. على ان يتم توزيع ارباح استثمار هذا المال بينهم وبين البنك الاسلامي بالنسب المتفق عليها، اماالخسارة يتحملها اصحاب الاموال مالم يقصرالبنك او يتعدى على المال. وتقسم حسابات الاستثمار في البنوك الإسلامية الى:

2-2-1- حسابات الاستثمار المشترك: وعادة ما تقسم هذه الحسابات الى ثلاثة اقسام وتقبل على اساسا عتبارها وحدة واحدة شريكة في الارباح المحققة في السنة المالية الواحدة واهم انواع هذه الحسابات:

---

[1] زوبيري وحيدة، مرجع سابق، ص 44

[2] رابح جلال،عبد الرزاق شيخ، مرجع سابق،ص9

2-2-2-حسابات توفير: وهي حسابات تفتح عادة لصغار المودعين ويمكن ان يستفيد من هذه الخدمة كبار المودعين. وعادة مايسمح لصاحب هذا النوع من الحسابات بالسحب من حسابه بشروط معينة تتعلق بحدود المبلغ المسحوب والزمن والمشاركة في الارباح وفقدان المبلغ المسحوب حقه في المشاركة بالأرباح.

2-2-3- حسابات تحت الاشعار: وهي حسابات تحاول الجمع بين رغبة الشخص في الاستثمار وحاجته لسحب النقود اذا استطاع التخطيط لحاجته النقدية حيث يستطيع منح البنك فرصة استثمار امواله بشكل جيد انه يتعهد بإشعار البنك بحاجته لسحب من حسابه قبل فترة كافية مما يجعل بالإمكان استثمار نسبةاكبر من امواله المودعة في البنك مقارنة بحسابات التوفير.

2-2-4- حسابات الأجل: وهي حسابات ترتبط باجل محدد لايجوز لأصحابها سحب منها الا بعد انقضاء المدة المحددة. لكن عادة ماتسمح البنوك الإسلامية بالسحب من هذه الحسابات اذا كانت سيولتها وظروفها تسمح بذلك. وهذه الحسابات تعتبر من اهم مصادر تمويل عمليات البنوك الاسلامية. فمن الطبيعي ان تزداد قدرة البنك على الاستثمار كلما زاد حجم الودائع لديه وزاد استقرارها

2-2-5- حسابات الاستثمار المخصص: وهي حسابات يتم الاتفاق مع اصحابها على استثماره افي مشاريع محدده. حيث تشارك هذه الحسابات في نتائج هذه المشاريع ولايجوز السحب منها عادة الا بعد تصفية المشروع ومعرفة نتائج اعماله[1].

2-2-6- المحافظ الاستثمارية: وهي في راينا نوع من الحسابات الاستثمارية لا جل وهي تشبه شهادة الايداع المصرفية، الى ان تقبل على اساس المضاربة الشرعية. فالمشاركة في المحفظة الاستثمارية هو رب مال بنسبة بنسبه الاسهم التي يملكها من تلك المحفظة والبنك الاسلامي هو المضارب وبالتالي تطبق على هذه المحافظ احكام المضاربة الشرعية. وتدرس البنوك الإسلامية تطوير هذه المحافظ حتى يصبح بالإمكان تداولها في الاسواق المالية كما هو حالها بالنسبة لما يتعلق بسندات المقارضة.

2-3-صكوك المقارضة[2]: وهي مستندات اوصكوك تصدرها البنوك الإسلامية تفيد بان البنك المصدرلها سيقوم بتجميع الاموال المتأتية منها واستثمارها بطرق شرعية على ضمان اصحابها مقابل اقتسامه الارباح المتأتية من

---

[1] موسى عمر مبارك ابو محيميد، مخاطر صيغ التمويل الاسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية راس المال للمصارف الاسلامية من خلال معيار بازل2، اطروحة لنيل درجة الدكتوراهفي العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، الأكادية العربية للعلوم المالية والمصرفية،2009، ص53

[2]ركيبي كريمة غماري حفيظة، مرجع سابق، ص23

استثمار هذه الاموال مع اصحابها بنسبة معينة من الارباح محددة في نشرة اصدار هذه السندات. ولا يضمن اعادة هذه الاموال الى اصحابها الا في حالة ثبوت تقصيره في التصرف بهذه الاموال اوتعديه عليها. تختلف هذه السندات عن السندات التقليدية المشهورة فيكونها عقد مضاربة صحيح لاغبار عليه من ناحية الشرعية. اما سندات التقليدية فهي قرض بزيادة ربوية لأنها تحمل فائدة محددة سلفا تتعهد الجهة المصدرة للسند بدافعها لحامله في تاريخ محدد وبطريقة محددة دون الالتفات الى نتائج استثمار اموال هذه السندات

2-4-صكوك الاستثمار[1]: باعتبارها احد مصادر اموال المصرف وتعد تطبيقا لصيغة عقد المضاربة حيث تكون الاموال من أصحاب الصكوك ويقوم المصرف بالعمل وبإمكان المصرف أن يحدد نوعية الصكوك (مطلقة أو مقيدة) وتحكم وفقق اعدة الغنم بالغرم لتوزيع ارباح هذه الصكوك وهي على اشكال:

2-4-1- صكوك الاستثمار تكون مخصصة لمشروع محدد: ويحكم هذه الصكوك عقدمضاربة مقيد، لكون المصرف سيقوم باختيار أحدالمشروعات التي يرغب بتمويلها، ثم يقوم بدوره بإصدار (صكوك استثمار) لهذا المشروع ويطرحها للاكتتاب العام، كما سيتم تحديد مدة للصك حسب المدة المقدرة لإنجاز المشروع ويمكن قيام المصرف بتوزيع جزء من العائد تحت الحساب لصاحب الصك حسب المدة التي يتفق عليها قد تكون (63 سنة) وستتم التسوية النهائية حين الانتهاء من المشروع كما سيحصل البنك على جزء من الربح مقابل الإدارة تحدد نسبته مقدما في الصك.

2-4-2- صكوك الاستثمار يقوم المصرف بتخصيصها لنشاط معين: تكون هذه الصكوك محكمة بعقد المضاربة المقيد حيث سيقوم المصرف باختيار أحد الأنشطة سواء كانت زراعية، تجارية، صناعية، عقارية، فندقية، سياحية، ثم يقوم بإصدار مثل هذه الصكوك ويطرحها للاكتتاب العام ويتم تحديد المدة بين 3 سنوات او 5 سنوات وذلك حسب نوع النشاط وايضا يتم توزيع جزء من عائد تحت الحساب أسوة بالحاسب السابق ويحصل المصرف أيضا على جزء من الأرباح مقابل الإدارة تحدد نسبته مقدما في الصك.

2-4-3- صك استثمار عام ويتحكم هذا الصك عقد مضاربة مطلقة: يقوم المصرف بإصدار هذه الصكوك المحددة المدة غير المحدودة لنوع النشاط وتطرح هذه الصكوك للاكتتاب العام وتوزع بنفس ضوابط التوزيع السابقة بالنسبة لجزء من الارباح. كما يتحقق للمصرف جزء من الأرباح مقابل الإدارة تحدد نسبته مقدما في الصك.

[1] صادق راشدالشمري،الصناعةالمصرفيةالإسلامية مداخل وتطبيقات، داراليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان، 2014،ص-ص184-185

2-5- شهادات الإيداع[1]: تعد شهادة الإيداع احد مصادر الاموال متوسط الاجل بالمصارف الإسلامية ويتم اصدار تلك الشهادات بفئات مختلفة لتناسب كافة مستويات الدخول المودعين وتتراوح مدة الشهادة من سنة الى ثلاثة سنوات.

وتستخدم اموال تلك الشهادات في تمويل مشروعات متوسطة الأجل اويتم توزيع نسبة عائد شهري تحت حساب التسوية النهائية او يتم توزيع العائد في نهاية الفترة ويشار هنا الى ان هذه الشهادات تشبه الى حد كبير حسابات الاستثمار المشترك، حيث تقبل هذه الشهادات على اساس عقد المضاربة.

2-6- صناديق الاستثمار: تعد صناديق الاستثماراحد مصادر الاموال في المصارف الإسلامية. حيث تمثل أوعية الاستثمارية تلبيا لاحتياجات والمتطلبات للمودعين من استثمار اموالهم وفق المجالات التي تناسبهم سواء داخلية او الخارجية بما يحقق لهم عوائد مجزية. ويقوم المصرف باختيار احد مجالات الاستثمار المحلية او الدولية وينشأ لهذا الغرض صندوق يطرحها لاكتتاب العام على المستثمرين ويقوم المصرف بأخذ نسبة شائعة في الربح مقابل الإدارة للصندوق وعادة مايتم توكيل احد الجهات المختصة بهذا النشاط بادراة الصندوق مقابل مبلغ معين. وتكتسب هذه الصناديق اهميتها في تحديد مجال استثمار الاموال مسبق او مدى مطابقة هذا المجال لأحكام الشريعة الاسلامية، مما يمكن المستثمر ان يتخارج من الصندوق وفق الشروط محددة مسبقا ضمن عقد المضاربة الشرعية الذي يحكم نشاط صناديق الاستثمار[2].

2-7- مصادر أخرى: تشمل التأمينات النقدية ومخصص مخاطر الاستثمار وارصدة دائنة أخرى (مخصصات مختلفة) حسابات وصناديق الزكاة[3].

المطلب الثالث: واقع التمويل بين النظام الإسلامي والتقليدي

من الواجب في الدول الاسلامية أن تكون للمؤسسات المالية الإسلامية اليد العليا في تقديم الخدمات التمويلية الإسلامية وهذا ليس بسبب العامل الديني وتحريم الربا التي هي أساس عمل البنوك التقليدية وإنما لوجود قاعدة عملاء مدركة لمزايا وفوائد التمويل الإسلامي ، فالتمويل الإسلامي في الأساس هو جزء من الاقتصاد الإسلامي القائم على تنمية المجتمع والمشاركة الفاعلة في القيام بمسؤولياته الاجتماعية ، التمويل الإسلامي قائم على مبدأ توفير الحلول التمويلية للعملاء وتقديم التمويل المناسب لحالتهم ووضعهم ولتلبية احتياجاتهم لا لإثقال كاهلهم

[1] ركيبي كريمة ،غماري حفيظة ، مرجع سابق ،ص24

[2] سمير هربان، مرجع سابق، ص ص 43-44

[3] صادقراشدالشمري،مرجع سابق،صص 184- 185

بالديون وجعلهم يقترضون لإشباع حاجات استهلاكية غير ضرورية.على الرغم من وضوح خطوات التمويل الإسلامي ومصداقيتها وارتفاع أعداد المؤسسات المالية الإسلامية إلا أنه توجد فئة من العملاء الذين يصرون على أن ليس هناك فرق بين التمويل الإسلامي والاقتراض من البنوك التقليدية، كما يعتبرون أن الإثنين وجهان لعملة واحدة، وأن التمويل الإسلامي ليس إلا مسميات فقط. حيث السبب الرئيسي لهذه الإعتقادات هو الضعف في معرفة الفوارق بين المؤسسات المالية الاسلامية والمؤسسات التقليدية وقد يكون أيضا بسبب معلومة دينية غير واضحة جعلت تلك الفئة يصرون على أن القرض هو التمويل والربح هو الفائدة. استنادا إلى المنطق، فإن عدم إدعاء شيء يعني عدم وجوده، فالبنوك التقليدية لم تذكر أن القرض يعني التمويل ولم تستخدم إطلاقا كلمة أرباح بل تستخدم كلمة فائدة. هذه الحقيقة تفند إدعاء أنه لا يوجد فارق بين التمويل الإسلامي والتقليدي وبأن التمويل الإسلامي هو فقط مسميات لإستجداء العملاء عاطفياً ودينيا بهدف جذبهم للتعامل مع المؤسسات المالية الإسلامية.لغويا، إن كلمة "الربح" تعني وجود عملية تجارية ينتج عنها فائض في سعر البيع عن سعر التكلفة وهذا هو أحد أوجه التمويل الإسلامي، أما كلمة فائدة فتشير إلى شرط أن يستفيد المُقرض من المقترض ماديا لدى سداد المديونية، فإن اقترضت 1000 دينار عليك أن تعيده – كمقترض – 1100 دينار والفرق هو الفائدة ولأن العملية كلّها تبادل أموال كسلعة فسينتج عن أي تأخير في السداد، زيادة في الفائدة.نحن نلتمس العذر لبعض العملاء الذين يرون أن التمويل الإسلامي مجرد مسميات، على غير الواقع، عندما يقارن العميل بين المؤسسة المالية الإسلامية والبنك التقليدي فالمقارنة تتم عن طريق معرفة القيمة الإجمالية للمديونية (أصل مبلغ التمويل مضافا إليه الربح أو الفائدة)، فيجد العميل أن النتائج متساوية وهنا يبدأ تضارب الأفكار. أما إذا تعمق العميل في المعاملة ولاحظ خطوات إتمام العملية لدى البنك التقليدي ولدى المؤسسة المالية الإسلامية فسيدرك الفرق بنفسه دون الحاجة إلى متخصص يوضح له ذلك. وعلى الرغم من أن خطوات التنفيذ لدى المؤسسات المالية الإسلامية أطول، إلا أنها أقصر من الناحية الزمنية وتشير أيضا بكل وضوح إلى الفرق بين التمويل الإسلامي والبنوك التقليدية، إذ تقوم العملية التمويلية برمتها على عقد بيع وشراء سلعة أو خدمة معينة يريدها العميل، بالطبع تختلف طبيعة السلعة أو المنتج، وينتج عن ذلك اختلاف عقد التمويل الذي يوقعه العميل، فهناك العديد من صور التمويل الإسلامي وعليه، يختلف العقد بما يضمن مصلحة العميل ومصلحة المؤسسة المالية الإسلامية. أما في حالة البنوك التقليدية فهو عقد واحد فقط، عقد قرض شخصي قد يحتوي على بند ينص على أنه من حق البنك التقليدي تغيير نسبة الفائدة دون إخطار العميل[1] .

[1] محمود العمراوي ، التمويل الإسلامي والتقليدي: ميز الفرق– arabnak.com/التمويل–الإسلامي–والتقليدي–ميز–الفرق/ 2021/04/10 على الساعة 15:36

تختلف أنواع عمليات التمويل الإسلامي(المرابحة،المشاركة،المضاربة...) التي تتضمن كل منها عقدها الخاص. ربما لا يدرك العديد معنى هذه الأنواع ولكنها كلها تُعتبر شكل من أشكال التمويل الإسلامي وبمجرد زيارة العميل للمؤسسة المالية الإسلامية وشرح السبب وراء طلب التمويل، سيقوم الموظف المعني على الفور بطرح الصورة المناسبة للتمويل وشرح كل شيء بشفافية عالية وإتمام العملية بالعقد المناسب دون إدخال العميل بأية إلتزامات مستقبلية قد لا تُحمد عقباها.يمكننا أن نلاحظ مما سبق أن العلاقة بين العميل لدى المؤسسة المالية الإسلامية هي علاقة بيع وشراء محكومة بعقد محدد المدة والقيمة. ولكن ماذا يعني ذلك للعميل؟ هذا يعني بكل بساطة أن المؤسسة المالية الإسلامية لا تستطيع بأي حال من الأحوال تغيير معدل الأرباح ومطالبتك بسداد أية مبالغ تزيد عن تلك المنصوص عليها في العقد. أما في حالة البنوك التقليدية فقد يتم تغيير نسبة الفائدة مما يعني زيادة في المبلغ الذي سيسدده العميل للبنك التقليدي. إذا كان لا يوجد فرق بين التمويل الإسلامي والبنوك التقليدية فلماذا تسارع البنوك التجارية المختلفة في افتتاح نوافذ إسلامية لها؟ الأمر لا يتعلق فقط بتوسيع شريحة العملاء من خلال الحصول على راغبي التمويل الإسلامي، بل لأنه الأفضل والأكثر استقرارا وحفاظا على أموال البنوك والمساهمين ويشارك بفاعلية في دورة رأس المال بالمجتمع وزيادة الرخاء والرفاهية.

لقد أظهرت الأزمة المالية في عام 2008 هشاشة النظام المالي التقليدي، خاصة وأن المؤسسات المالية الإسلامية إستطاعت الصمود في تلك الأزمة وكان تأثرها بها طفيفاً جدا، إذ ظهر في تدني قيمة الضمانات العقارية والتي سرعان ما إستعادت عافيتها بعد ذلك. وقد أدركت معظم الدول الأوروبية وأميركا واليابان هذه الحقيقة. ففي اليابان إنضم البنك المركزي الياباني في سبتمبر 2008 إلى مجلس الخدمات التمويلية الإسلامية وهي الهيئة التي تضع المعايير للتمويل الإسلامي لكي يزيد من معرفته بأسس التمويل الإسلامي وكيفية تطبيقه.وحاليا لقد انتشرت المؤسسات المالية الاسلامية في معظم الدول الأوروبية وقد أصبحت لندن في المركز الخامس عالميا بالنسبة للتعامل بالنظام المصرفي الإسلامي وتقوم الحكومة البريطانية بإجراء العديد من الاصلاحات القانونية لجذب الإستثمارات الإسلامية ومنها إصدار تراخيص عمل المؤسسات المالية الإسلامية، بل وتهدف بريطانيا أن تكون مركزا عالميا للتمويل الإسلامي. وبعد الأزمة المالية، أدركت هذه الدول العريقة في الرأسمالية، أن هناك خللا في نظامها المالي وأن الحل يكمن في النظام المالي والمصرفي الإسلامي والذي هو جزء من النظام الاقتصادي الاسلامي الشامل. ومن أسباب اختيار التمويل الإسلامي أن العميل سواء كان مسلم أو غير مسلم يتم الترحيب به في المؤسسات المالية الإسلامية لأنها الإختيار الأفضل من كافة الجوانب وكل المراحل سواء قبل إتمام عملية التمويل أو خلال فترة السداد[1]. ويمكن تلخيص تلك المزايا كالتالي:

[1] محمود العمراوي مرجع سايق

– الشفافية والوضوح، إذ يعرف العميل بالتفصيل القيمة الإجمالية للعملية التمويلية دون إخفاء لشروط أو تقديم وعود غير واقعية.

– لا يمكن بأي حال زيادة قيمة التمويل شاملا الأرباح عن تلك الموجودة في عقد البيع والشراء المبرم مع العميل، بعض المؤسسات المالية تقوم بفرض غرامة رمزية على العميل في حالة عدم سداد قسط معين، تلك الغرامة لا تدخل في أرباح المؤسسة المالية بل يتم التبرع بها للجهات الخيرية والهدف من الغرامة هو تشجيع العميل على الإستمرار في السداد. أما في حالة البنوك التقليدية، يتم تغريم العميل مبلغ مرتفع ويتم تأجيل ذلك القسط الى نهاية فترة القرض ليتم احتساب فوائد جديدة عليه مما يعني زيادة في القيمة الأصلية للقرض الذي تعاقد عليه العميل. بحال واجه العميل ظروفا شخصية معيّنة، يمكنه التحدث الى المؤسسة المالية الإسلامية والتي غالبا ما توافق على تأجيل قسط معين دون إضافة أية أرباح أو غرامات على العميل.

إلى ذلك، نجد أن التمويل الإسلامي يختلف شكلا وموضوعا عن النظام المالي التقليدي. قد تتشابه النتيجة في الحصول على التمويل، لكن الممارسة والمعالجة تختلف تماما وهذا ما ينتج عنه تحقيق فائدة للعميل. لا يصح القول إن التمويل الإسلامي ليس إلا مسميات وأنه يعمل بنفس طريقة البنوك التقليدية، بحيث تأكد ذلك من اتجاه الدول الأوروبية الراسخة في النظام الرأسمالي إلى اعتماد التمويل الإسلامي كبديل للنظام التقليدي. فكلمة بديل في ذاتها تُشير إلى اختلاف الإثنين وتميّز البديل عن المتواجد وأنه يتمتع بحلول لمعظم المشاكل المالية التي واجهتها الدول الأوروبية جراء التمادي في النظام المالي القائم على الفوائد المتراكمة عالية المخاطر.

ويمكن تلخيص أهم الفروقات بين التمويل الإسلامي التمويل التقليدي في الجدول التالي :

الجدول (1): الفرق بين التمويل الإسلامي و التمويل التقليدي

اوجه المقارنة	التمويل في النظام التقليدي	التمويل في النظام الاسلامي
العلاقة والالتزام	– علاقة دائن بمدين – الالتزام بسداد القرض وفوائده مهما كانت النتائج	– علاقة شريك بشريك – الالتزام بسداد التدفقات المحققة فعليا من المشروع.....
المعيار الأساسي لقرار التمويل	قدرة المقترض على الوفاء بالدين والضمانات المقدمة	سلامة المشروع والقدرة التجارية والإدارية للمشارك
الهدف من الضمانات	الرجوع إليها في حالة عدم سداد القرض وفوائده	ضمان جدية الشريك وحرصه والتزامه بالشروط المتفق عليها
تكلفة التمويل	– تعتبر عبء على المشروع وتضاف إلى التكاليف الاخرى –قابلة للزيادة عند تاخر السداد	لا تدخل في تكاليف المشروع بل تمثل حصة من الربح المحقق
مخاطر التمويل	مرتبطة بقدرة ونية المقترض على السداد والضمانات المقدمة	مرتبطة ارتباط وثيق بربحية المشروع وأداء الشريك فيه
التنمية الاقتصادية والاجتماعية	ملاءمة المقترض هي المعيار الأول سواء كان الاستثمار منتجا أم لا وسواء كانت الاثار الاقتصادية والاجتماعية إيجابية أو سلبية	ارتباط عائد التمويل بالنتائج الحقيقة بالإضافة إلى خصوصية البنوك الإسلامية يفرض اختيار المشاريع المنتجة ذات الآثار الإيجابية على الاقتصاد والمجتمع

المصدر: موسى مبارك خالد صيغ التمويل الاسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الازمة المالية العالمية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة20 اوت 1955–سكيكدة، 2013 ،ص129

المبحث الثالث: عموميات حول صيغة المشاركة

ان جوهر عمل البنوك الاسلامية هو المشاركة في الربح والخسارة، مما يعكس الطبيعة الاستثمارية لهذه البنوك فهي لاتقرض ولا تقترض، لتوضح الى اي مدى تحتاج هذه البنوك الى تطوير هياكلها التنظيمية بما يتلاءم وهذه الطبيعة الاستثمارية، من خلا هذا المبحث سنقوم بعرض مفهوم ومضمون صيغة المشاركة، بالاضافة الى آليات التمويل وفق هذه الصيغة، ثم مزايا ومخاطر التي يتعرض لها البنك من جراء التمويل وفق هذه صيغة .

المطلب الاول: مفهوم صيغةالمشاركة:

1- تعريف المشاركة: تعتبر المشاركة الاسلوب المناسب للاستثمار الجماعي في حياتنا الاقتصادية المعاصرة

1-1- لغة: المشاركة لفظ مشتق من شركة، ويقال اشتركنا بمعنى تشاركنا وقد اشترك الرجلان وتشاركا وشارك أحدهما الآخر، ويقصد بها في الفقه الاسلامي المشاركة في راس المال والعمل والربح والخسارة[1]

1-2- اصطلاحا: لها عدة تعاريف نذكر منها

_هي عقد بين اثنين فأكثر على أن العمل والمال من كليهما بقصد الربح[2]

هي عملية تتعلق بصفقات طويلة الأجل مابين مؤسسة مالية ومشروع تجاري، او صناعي وفي مثل هذه العمليات تتحمل المؤسسة المالية مخاطر الخسارة مثلما تستفيد من الربح

2- انواع صيغة المشاركة[3]:

2-1- المشاركة في راس المال: هي تقديم المصرف والعميل المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد اوشركة اومساهمة في مشروع قائم بحيث يصبح كل واحد منهم متملكا حصة في راس المال بصفة ثابثة أو متناقصة ومستحقا لنصيبه من الأرباح وتقسم الخسارة على قدر حصة كل شريك في راس المال ولا يصح اشتراط خلاف ذالك فكل المشاركات هي حلال أوجائزة شرعا. ومن انواعها:

---

[1] نوال بن عمارة، العمل المصرفي بالمشاركة ملتقى المنظومة الجزائرية والتحولات الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، ص ص 452-461

[2] احمد بن حسن احمد الحسني، مرجع سابق،ص138

[3] صادقراشدالشمريص 260

2-1-1- المشاركة الثابثة: هي المشاركة التي تبقى فيها حصة الشريك في راسمال الشركة طوال أجلها المحدد في العقد

2-1-2- المشاركة المنتهية بالتمليك: هي المشاركة التي يعطي فيها المصرف حق للشريك الآخر في شراء حصة المصرف تدريجيا بحيث تتناقص حصة المصرف وتزيد حصة الشريك الآخر إلى أن ينفرد بملكية جميع راس المال

2-1-3- المساهمات: هي المشاركة التي يمتلك فيها المصرف أسهمها أو وحدات تمثل ملكية راس مال منشأة أخرى

2-2- المشاركة بين المال والعمل(المضاربة):هي مشاركة في تمويل عملية، صفقة او مشروع معين بين طرفين يقدم احدهما المال والاخر العمل، مع اقتسام الارباح حسب الاتفاق وتحمل صاحب المال للخسائر في حالة عدم تقصير المضارب، تتعدد أشكال المضاربة من حيث شروطها وأطرافها ومن حيث دوران رأس مالها والمخطط التالي يبين لنا هاته الانواع:

شكل رقم (1): انواع المضاربة في البنوك الاسلامية

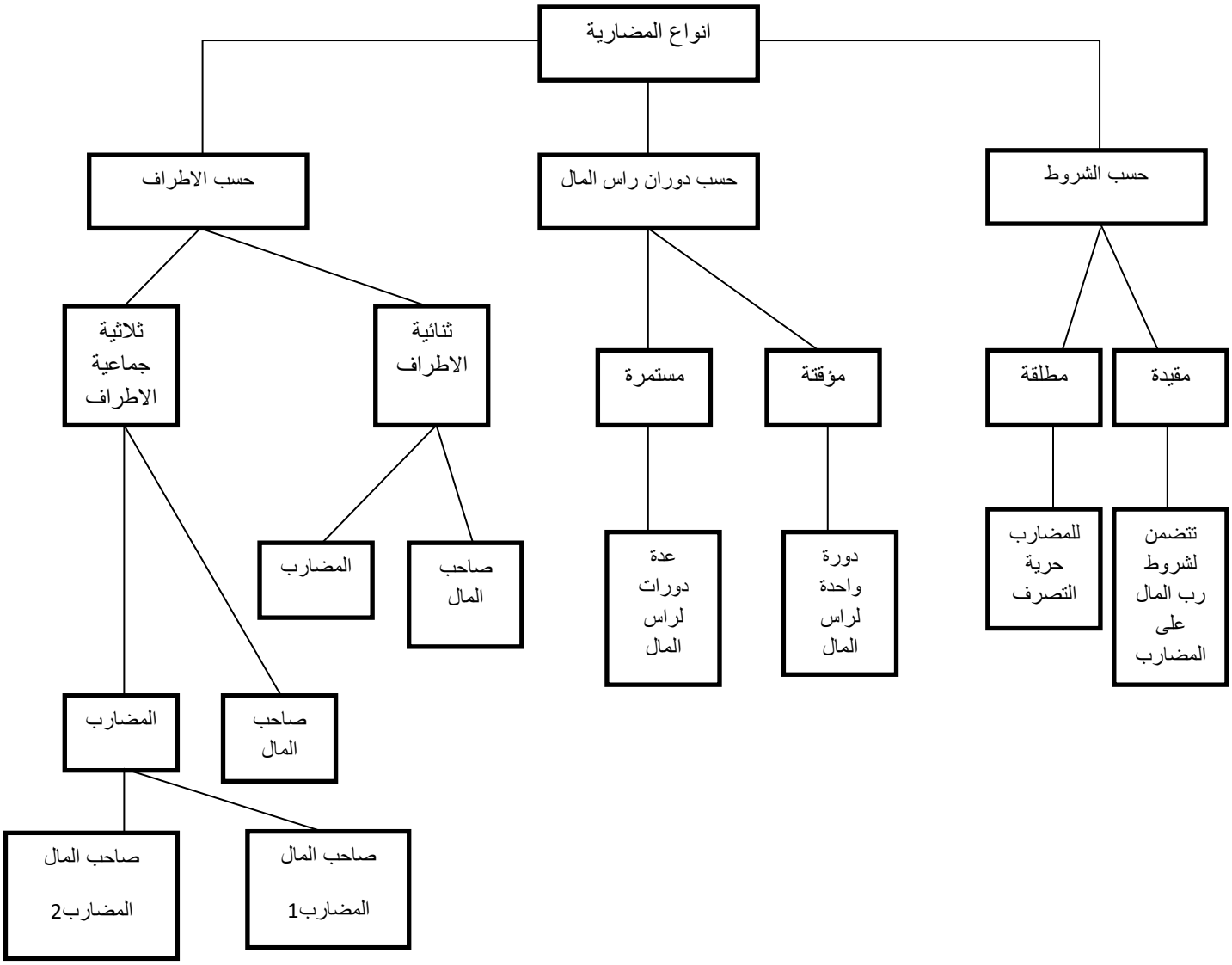

المصدر:عبلة لمسلف،الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية–،، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الاخوة منتورى–قسنطينة،2006 ، ص43–45

المطلب الثاني: اليات التمويل وفق صيغة المشاركة .

تسعى البنوك الإسلامية من وراء الاستثمار بالمشاركة الى تحقيق هدفين اساسيين:

_ مساعدة الطرف الثاني بإمداده بالتمويل الضروري للقيام بنشاطه

_ الحصول على جزء من الارباح حسب نسبة التوزيع المتفق عليها

حيث يمكن استخدام عقد المشاركة في التمويل من قبل المصارف والمؤسسات التمويلية الاسلامية بصور واشكال متعددة نظرا لما تتمتع به هذه الصيغة ن مرونة واهم هذه الأشكال ما يلي :

1- **المشاركة الدائمة (المستمرة):** وهي المشاركة التي لا ترتبط بمدة محددة ولا يوجد لدى المصرف نية مسبقة لإنهاء مشاركته في وقت محدد وتعتبر بذالك وسيلة تمويل طويلة الأجل على شكل مشاركة في راس المال لا يرتبط بأجل استحقاق معين وانما يحل أجله مع انتهاء مدة الشراكة استنفاد غرضها وهي مدة غير محددة غالبا[1]

2- المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك: وهي أن البنك يقدم الى شريكه المال مع الأمل ان يسترجع هذا المال بالإضافة الى حصته من الارباح التي لاتعرف مسبقا. وهنا تطرح مشكلة تحديد المبلغ الذي يجب على المقاول تسديده الى البنك. ان مثل هذه المشكلة لاتطرح في البنوك الرأسمالية حيث ان المقترض يسدد دينه بأقساط سنوية متساوية تتضمن جزء من القرض بالإضافة الى الفائدة المترتبة التي تحدد مسبقا. ولمواجهة هذه المشكلة يمكن الاعتماد على طريقة التنبؤ بالأرباح التي تقوم بها وحدة الابحاث ودراسة المشاريع بالبنك الاسلامي. ويستحب هنا ان تكون هذه التنبؤات اقرب الى الواقع مايمكن. في اخر المدة يقوم الطرفان بالتعديلات اللازمة، فان كانت الارباح المحققة اكبر من التنبؤات، يقوم الشريك بتسديد الجزء المتبقي الى البنك وانكان العكس، فان البنك هو الذي يرجع الى شريكه الفائض الذي اخذه[2]، لمزيد من الايضاح لدينا المثال التالي:

لنفرض ان البنك الاسلامي قدم الى مقاول ما 1.000.000 دج على ان تقسم الارباح بينهما على الشكل التالي: 40٪ يأخذه االبنك و60٪ يأخذها المقاول.

وفي الدراسة التي قدمتها الدائرة المالية (وحدةالابحاث حسب هيكل البنك) فإن الأرباح قدرة ب 1.000.000دج في مدة لاتزيد عن خمسة سنوات معنى ذلك أن المقاول سيسدد في خلال هذه المدة قيمةا لقرض 1.000.000دج

[1] حسني عبد الغزيز يحي،الصيغ الاسلامية للاستثمار في راس المال العامل، اطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ،الاكادمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،2009،ص89

[2] .محمد بوجلال.البنوك الاسلامية

بالإضافة إلى 40٪ من الأرباح اي سيقوم 1.400.000دج في خلال خمسة سنوات. إذا اتفق الطرفان أن يتم التسديد بأقساط سنوية متساوية، فإن المقاول سيدفع إلى البنك 280.000دج في نهاية كل سنة مالية. وفي نهاية المدة اي بعد خمسة سنوات اذاكانت الأرباح أقل من 1.000.000دج فإن البنك يقوم بدفع الزيادة التي اخدها وإذاكانت الأرباح اكبر من 1.000.000دج فإن المقاول هو الذي يدفع إلى البنك الجزء المتبقي.

المطلب الثالث : مزايا ومخاطر التمويل وفق صيغة المشاركة

تتميز صيغة التمويل بالمشاركة بعدة ميزات، تجعلها من الأساليب الأنجح لتحقيق الدور الاقتصادي المطلوب من البنوك الإسلامية، وعلى الرغم من كل ميزاتها إلا أن هذا لا ينفي عدم وجود عيوب ومشكلات عند تطبيقها في البنوك الإسلامية، وسوف نتناول مزايا وعيوب هذه الصيغة

1- المزايا: يتمتع أسلوب التمويل بالمشاركة بعدة ميزات، تجعله من الأساليب المفضلة لتحقيق الدور الاقتصادي المطلوب من المؤسسات المالية والمصرفية مقارنة بغيره من الأساليب الأخرى، يمكن إجمالها بمايلي :

- التمويل بالمشاركة أكثر كفاءة في زيادة نتائج الاستثمار وأقدر على تحقيق النمو الاقتصادي من التمويل على أساس المديونية (المرابحة وبيع التقسيط)،لأن الأول يبحث عن الفكرة البناءة الكفؤة ،فيحين أن الثاني يبحث عن الشخص المليء القادر على السداد .

- التمويل بالمشاركة يعمل على تأهيل الكفاءات الإدارية التي تستطيع إقامة المشروعات وإدارتها[1].

- التمويل بالمشاركة ملائم لتمويل السلع والتكنولوجيا الجديدة التي كانت ممنوعة من مصادر التمويل المصرفية التقليدية وهذا دليل على ميزة التمويل بالمشاركةعن باقي صيغ التمويل الأخرى

- إن صيغة التمويل بالمشاركة تؤمن فرص توظيف عالية لجميع الموارد والطاقات التمويلية في المصرف بآجالها الثلاثة (المتوسط والقصير والطويل) وعلى العكس من صيغ التمويل القائمة على المديونية والتي تركز على التمويلات قصيرة الأجل لضمان تسييلها. وهذا يعني أن صيغة المشاركة تتيح للمصرف تأمين فرص توظيف لجميع

موارده وطاقاته مما يؤدي إلى زيادة عائده[1].

[1] الياس عبدالله ابوالهيجاء، تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية دراسةحالة الاردن، اطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة اليرموكار بالاردن، 2007،ص-ص 53_57

– يمتاز التمويل بالمشاركة بأنه أكثر ضمانًا لتحقيق النجاح للمشروعات الصغيرة، لأن دراسات الجدوى الاقتصادية التي يعدها المصرف تعبر عن مدى أهميةهذه المشروعات وتوفر أسباب نجاحها قبل الشروع فيتمويلها بإحدى صيغ المشاركة وهذايزيد من قدرة المنشآت الصغيرة على التقدم والنمو ويقلل من احتمالات فشلها.

6–إن التمويل بصيغة المشاركة يعمل على تشجيع الاستثمار في المشروعات الإنتاجية، ذلك بأن الأشخاص الراغبين في الحصول على التمويل لايهمهم من هذا التمويل إعادة رأس المال أو ضمانه، فهم غير ملزمين بضمانه إلا إذا حصل تعد أو تقصير منهم وهذا يعني تشجيعهم للمضي قُدما في مشروعاتهم والعمل على زيادة إنتاجيتهم ومن ثم زيادة أرباحهم. وهذايعني الخوض في الاستثمار دون الالتفات إلا إلى نجاح المشروع، فهذا أكبر حافز على اقتحام أسوار التمويل الخارجي دون خوف[2].

7–يمتاز التمويل بصيغة المشاركة بأنه يساهم في إعادة توزيع الدخل وذلك لأنه أكثر الأساليب التمويلية ملاءمة لتأسيس المشروعات وهذا سيؤدي إلى زيادة قاعدة الملاك وزيادة نسبة التوظيف، مما يعني أن عائد تلك المشروعات من أرباح وأجور سيعود على شريحة أكبر من المجتمع.

8– يساهم التمويل بالمشاركة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي للدول التي تقوم مشاريعها عليه وذلك عن طريق تأسيس المشروعات الإنتاجية التي تنتج منتجات بديلة عن المنتجات المستوردة.

9– يمتاز التمويل بالمشاركة بخلوه من اسعار الفائدة وهذا يعني انخفاض تكلفة السلعة المنتجة ومن ثم اسعارها التي يدفعها المستهلك

10– إن صيغة التمويل بالمشاركة تتفق مع طبيعة الوساطة الاستثمارية للمصرف. حيث يقوم المصرف باختيار العميل المناسب ويشاركه في أمواله منتظرا حصيلة المشاركة في الربح والخسارة.

11– نظرا لأنه سيكون للمصرف حق التدخل في إدارة المشروع الذي يستثمر أمواله فيه بصيغة التمويل بالمشاركة، فإن مشكلة التباين في المعلومات تتضاءل وإن إمكانية انخفاض الخطر المعنوي واردة لأن العميل سوف يقوم باستثماره بنفسه.

12– تعمل صيغة التمويل بالمشاركة على تحسين ربحية المصرف الإسلامي بتمكينه من أن يستثمر في منشآت أكبر ذات ربحية أعلى ومخاطر أقل. حيث أن عملاءه المشاركون معه لن يضعوه في موضع غير مواتمن حيث

---

[1]– حسني عبد الغزيز يحي مرجع سايق ص90

[2]حسني عبد الغزيز يحي مرجع سايق ص90

المخاطر لأنهم يملكون حصصا كبيرة في المشروع وهذا بدوره يؤدي إلى تَمكُّن المصرف من استثمار المال في أعمال كبيرة.

13- يعتبر التمويل بالمشاركة فرصة مواتية لإيجاد صيغة مناسبة لتمويل رأس المال العامل، الذي أصبح مشكلة تواجه غالبية المشروعات المعتمدة في تمويلها على التمويل الإسلامي. وقدأظهرت التطبيقات الحديثة قدرة هذه الصيغة على تمويل رأس المال العامل دون أي خرق للسلامةا لشرعية.

14- تتفادى صيغة المشاركة مخاطر أسعار الأسهم ومخاطر السلع الدولية، كماأنها أقل عرضة لمخاطر انخفاض أسعار العملات من صيغة المرابحة والصيغ المشابهة لها.

15- تعمل صيغة التمويل بالمشاركة على رفع الفوائد المحددة مسبقًاعن كاهل المستثمر المتمولِ ممايؤدي إلى تقليل تكلفة التمويل وهذا بدوره يتيح المجال لاختيار المشروعات وارتفاع فرص التشغيل وزيادة الدخل.

16- تساهم المشاركة في تحريك الموارد خارج الجهاز المصرفي، إذ إن نصيب العميل لا يحسب ضمن السقف الائتماني .

17- تتميز هذه الصيغة بتخطيها لحاجز الضمانات الذي يمثل عقبة بالنسبة لصغار المستثمرين.

18- بتطبيق صيغة المشاركة يصبح المصرف مصرف إسلاميا شاملا لامصرف الاربويا فقط

2- المخاطر:

تواجه صيغة التمويل بالمشاركة عددا كبيرا من المخاطر يمكن تلخيصها على النحو التالي:

2-1- المخاطر الاستثمارية العالية لعقد المشاركة[1]: كشفت التجربة العملية للبنوك الإسلامية عن وجود مخاطر عالية لعقد المشاركة، منشأنها أن تعرض البنوك الإسلامية لخسائر حقيقية، فضلا عن ضياع فرص ربحية ومما يوضح ذلك :

2-1-1- تحميل الخسارة على رب المال: مما اتفق عليه الفقهاء أن الخسارة في الشركة تقع على صاحب المال في ماله وأنه يتحمل من الخسارة بقدر حصته في رأس المال وفي حالة التمويل بالمشاركة، فإن البنك يكون صاحب رأس المال، فقد تصل حصته المقدمة إلى مايصل إلى 90% من جملة حجم مشروع المشاركة وهذه درجة مخاطرة عالية، بحيث تكون هذه الحصة كلها معرضة للخسارة مالم يوجد تقصير أو تعد من الطرف الآخر ومهما اتخذ

[1]- https://islamonline.net/20876 يوم 05/02/2021 على الساعة 16:15

البنك من تدابير، تقلل من إمكانية الخسارة المحتملة، فستبقى الإمكانية قائمة، فهل المودعون مستعدون لتحمل خسارة أموالهم، مهما عظمت نسبة الخسارة؟

لقد وقعت بعض البنوك الإسلامية في حرج شديد عندما حاولت أن تحمل المستثمرين الخسارة التي تحققت في مشاريع مولتها أموالهم المودعة لدى البنك، الأمر الذي اضطرها إلى تحميل الجزء الأكبر من تلك الخسائر على رأس المال بنسبة تزيد كثيرا عن نسبة مساهمة أموال ملاك البنك في الاستثمارات المذكورة

2-1-2-إثبات التعدي والتقصير: من العقبات التي تحول دون دخول كثير من البنوك في عقود المشاركة أن المال يكون بيد الشريك المدير وهو مؤتمن عليه وفي حال وقوع الخسارة يُصدَّق قوله في عدم التعدي أو التفريط، مع تعذر إثبات رب المال وقوع الإهمال أو التعدي.

2-1-3- عدم التزام الشريك بالخطة الاستثمارية المتفق عليها بينه وبين البنك: فقد لوحظ أن بعض العملاء، لايقوم بتنفيذ خطوات المشروع في الأوقات الزمنية المتفق عليها، لتفرغه لمشروعاته الخاصة مثلا، بل وجد أن بعض الشركاء ينتفعون بمال الشركة لمصالحهم الشخصية أو مشروعاتهم الخاصة خفية، كما وجد أن بعض الشركاء يخفي أسعار البيع الحقيقية حتى لايشاركه فيه االبنك.

2-2- حاجة المشاركة إلى مهارات بشرية عالية، تفتقدها المصارف الإسلامية: فالموارد البشرية في المصارف الإسلامية، تفتقر إلى توافر العقلية الابتكارية لديهم، حتى تتاح لهم القدرة على مواجهة المشاكل والمعوقات اليومية، التي تواجه تطبيق هذا الأسلوب حتى تستطيع تقديم الحلول الملائمة لها[1].

وذلك لكي تكون هناك قدرة لهذا النظام على مسايرة الواقع العملي والتعامل مع متغيراته في إطار الضوابط الشرعية العامة و الأحكام الخاصة لعقد المشاركة.

2-3- ومن ناحية أخرى، تعد عملية المشاركة في جوهرها نشاطا استثماريا حقيقيا، يتطلب البحث عن الفرص الاستثمارية الملائمة ودراسة جدواها وتقويمه او تنفيذها، أو متابعة التنفيذ وفقا لأصول والقواعد العلمية والفنية الحديثة. وهذه الأعمال تتطلب توافر مجموعة من الفئات البشرية المتنوعة والمتخصصة في المجالات الاستثمارية، تكون ذات كفاءات ومهارات عالية في هذه المجالات ولها القدرة على أن تعمل وفقا لأساليب والنظم والقواعد الجديدة المعروفة.

[1] حسني عبد الغزيز يحي مرجع سايق ص91

2-4- يتطلب التمويل بصيغة المشاركة عملية إشراف ومتابعة للمشروعات الممولة وتوفير مجموعة فنية متخصصة في نشاط كل مشاركة لتقويمها، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف التمويل المقدم بصيغة المشاركة وبخاصة إذاكانت المشاريع الممولة في أماكن بعيدة عن المصرف.

2-5- ومما يتصل بالسبب السابق: عدم وجود مجموعة بشرية قادرة على تقدير حجم الأرباح المتوقعة عن المشروع.

2-6- حاجة التمويل بالمشاركة إلى جمع بيانات دقيقة عن طالبي التمويل، بيانات تتعلق بالكفاءة التجارية وأخرى تتعلق بالذمة المالية.

2-7- عدم احتفاظ طالبي التمويل بسجلات تجارية معتمدة ودقيقة عن تاريخهم التجاري إما بسبب التعمية على ضعف المستوى التجاري، أو بسبب ضعف ثقافة التوثيق.

2-8- يواجه النظام المصرفي معوقات قانونية عند تطبيق عقد المشاركة فيكثير من البلاد الإسلامية، تتمثل في خلو القوانين المنظمة للعقود التجارية من اعتماد الأحكام الفقهية لعقدالمشاركة[1].

[1] ابو بكر هاشم ابو بكر ابو النيل، المضاربات الشرعبة في المصارف الاسلامية واثرها على التنمية الاقتصادية، اطروحة لنيل درجة الدكتوراه ففي الاقتصاد الاسلامي، جامعة الازهر،2014، ص210

خاتمة الفصل:

تعرفنا في هذا الفصل على المشاريع الاقتصادية والبنوك الإسلامية وكيفية التمويل في هذه البنوك كما تطرقنا في هذا الفصل إلى صيغة المشاركة وانواعها وآليات التمويل وفق هذه الصيغة بالإضافة إلى مزايا ومخاطر التعامل بها . حيث يمكن أن نوجز النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

- أن المشاريع الاقتصادية قد ازدادت أهميتها في الاقتصاديات الحديثة نظرا لما تتميز به من سهولة الانشاء واحتياجاتها المالية غير ضخمة وكذا مرونتها وتكيفها في البيئة التي تتعامل فيها
- البنوك الإسلامية تراعي وتتقيد في وظائفها وأهدافها بقواعد الشريعة الإسلامية، كما لها عدة أهداف اجتماعية وأهداف مالية
- يتميز التمويل الإسلامي عن التمويل التقليدي من حيث تحمل المخاطر بالإضافة إلى التعامل بالفائدة وهذا مايدل على وجود اختلاف في طبيعة عمل المصارف الإسلامية عن نظيرتها التقليدية
- أن صيغ المشاركة تعتمد على معيار المشاركة في الارباح بدل معيار الفائدة مما يحفز العميل أو المستثمر على بدل جهد أكبر لأنه كلما زادت الأرباح المحققة من المشروع كلما كان نصيبه اكبر وبالتالي زيادة مداخيله
- يشمل الاستثمار بصيغة المشاركة جميع القطاعات الاقتصادية وبالتالي إتاحة الفرصة لجميع الكفاءات العاطلة في المجتمع

الفصل الثاني
تمويلات بنك السلام للمشاريع الاقتصادية وفق صيغة المشاركة بادرار

تمهيد الفصل:

تعتبر البنوك الإسلامية من اهم الآليات التي تدعم النشاط الاقتصادي كونها الوسيط بين مختلف اطرافه و التي تعتمد في أداء عملها على صيغ لتمويل مستخدميها من مشاركة و مرابحة ... و التي تقوم أساسا من احكام الشريعة الإسلامية و التي تختلف عن المصرف التقليدي من خلال عدم التعامل بالفائدة بالإضافة الى مصادر أموالها الشرعية, وهذا ما يجعل المصارف الإسلامية المنافس الأول لنظيرتها التقليدية .

على اثر ما سبق سنتطرق لدراسة البنك الإسلامي و التمويل به من خلال الفصل الثاني من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: الدراسات السابقة.

المبحث الثاني: اسهامات بنك السلام بادرار في تمويل المشاريع الاقتصادية وفق صيغة المشاركة خلال 2021/2018

المبحث الأول: الدراسات السابقة:

المطلب الأول: توجهات الدراسات السابقة.

الدراسة الأولى: الصيغ الإسلامية للاستثمار في راس المال العامل وهي أطروحة دكتوراه / حسني عبد العزيز يحيى.

تطرق الباحث في دراسته الى التعريف بكل من راس المال العامل و سياسات ادارته , مصادر و طرق التمويل في النظام التقليدي الإسلامي , بحيث قام بالتطرق الى مفهوم راس المال العامل ماليا اقتصاديا تقليديا و إسلاميا بالإضافة الى ابراز الفرق بين الأدوات التي يقوم عليها كل من النظامين و بواسطتها تتم عملية التمويل .

توصلت الدراسة في النهاية الى مجموعة من النتائج نذكر أهمها في النقاط التالية:

1- يتشارك الفكر التقليدي والإسلامي في مفهوم راس المال العامل بحيث يعتبران هذا الأخير على انه مفهوم فني اقتصادي بحت.

2- يختلف التمويل التقليدي عن التمويل الإسلامي من حيث الطرق , يعتمد النظام التقليدي على أداة النقد السائل اساسا و على المشاركة و المرابحة بقدر ضئيل بينما يعتمد الإسلامي على كل من النقد و بشكل كبير على السلع " المرابحة و التقسيط " .

3- هناك شكلين " بيع السلم و بيع الاستصناع " نادرا ما يتم تطبيقهما في التمويل النقدي و يرجع ذلك مبدئيا الى ارتفاع مخاطرهما لتعدد اطرافهم.

الدراسة الثانية: المصارف الإسلامية في فلسطين مشكلات و تحديات و حلول وهي رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية / الاقتصاد و المصارف الإسلامية / جامعة اليرموك –اربد–الاردن / سعدي محمود محمد ارزيقات

هدفت الدراسة الى توضيح واقع الجهاز المصرفي الفلسطيني و حاضره مع وصف تجربة المصارف الإسلامية في فلسطين و تطورها الى مشكلات المصارف الإسلامية في فلسطين و تحدياتها , ليتطرق في الأخير الى حلول و مقترحات لهذه الأخيرة و توقعات مستقبلية لها.

اهم النتائج المتوصل اليها في الدراسة:

1- يعود السبب وراء عدم استقرار الجهاز المصرفي الفلسطيني الى الظروف السياسية و تحديدا الى حدث 1948م (هجرة الفلسطينيين و نزوحهم عن ديارهم).

2- تتمتع سلطة النقد الفلسطينية بكامل صلاحيات كأي بنك مركزي باستثناء اصدار و إدارة العملة.

3- تتمثل اهم المشاكل الداخلية المعرقلة لأداء المصارف الفلسطينية في الكوادر البشرية (قلة الكفاءة) و طبيعة العمل المصرفي و صغر رؤوس الأموال بالإضافة الى منحها التمويلات في أسلوب واحد (المرابحات) .

4- يعتبر عدم التفريق بين عمل المصارف الإسلامية و التقليدية بالإضافة الى تشتت العلاقة بين البنوك الإسلامية و الإسرائيلية

ضعف الأجهزة الأمنية نتيجة الوضع السياسي من اهم المشاكل الخارجية.

الدراسة الثالثة: تقييم العلاقة بين المصرف المركزي و المصارف الإسلامية في سوريا من نظور اقتصادي إسلامي و هي رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية / الاقتصاد و المصارف الاسلامية / جامعة اليرموك ا/ حمد عمر حسين الخلف.

هدفت الدراسة الى تبيين التقييم الشرعي والاقتصادي لعلاقة المصرف المركزي مع البنوك الإسلامية في سوريا و لتحقيق ذلك بدا الباحث بتمهيد عن المصارف المركزية والإسلامية و الإسلامية السورية , ليبرز بعدها طبيعة العلاقة بين المصارف المركزية و المصارف السلامية في سوريا و ذلك ن خلال أدوات الرقابة الكمية او النوعية او من خلال الرقابة و الاشراف , ليحدد بعد ذلك المشكلات التي تعاني منها المصارف الإسلامية في سوريا و محاولة إيجاد حلول لها , لينتقل في الفصل الثاني للحديث عن الرقابة الشرعية المركزية للبنك المركزي السوري الممارسة على البنوك الإسلامية السورية من خلال انشاء الهيئة الاستشارية الشرعية العليا في المركز الإسلامي من آلية عمل واهداف و معايير , ليختتم في الأخير ورقته البحثية بمقارنة المعايير الصادرة عن مجلس النقد بالمعايير الصادرة عن هيئة المراجعة و المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية.

الدراسة الرابعة: صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة وهي رسالة ماجستير في علوم التسيير/ اقتصاد دولي / جامعة سطيف / سمير هربان.

هدفت الدراسة الى اظهار طرق تمويل المؤسسات بشكليها المتوسط والصغير وفق صيغة المشاركة بغية تحقيق التنمية المستدامة بحيث بدا بمدخل للتمويل عرف فيه كل من التمويل التقليدي واتمويل البديل في البنوك الإسلامية ليفرق بعدها بين كل من صيغة المشاركة و صيغة المضاربة مبرزا عيوب ومزايا ومخاطر التمويل بالمشاركة ليضيف لمحة حول التنمية المستدامة من مفاهيم ومخاطر , لينتقل بالفصل الثاني الى دراسة البنك الإسلامي للتنمية من تقديم للمجموعة الى صيغ التمويل لدى مجموعة البنك ختاما بالابعاد على المتولى التنموي.

الدراسة الخامسة: صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الازمة المالية العالمية وهي رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية / تحليل استراتيجي مالي / جامعة سكيكدة / موسى مبارك خالد.

اعتبرت الدراسة التمويل الإسلامي وصيغه كبدل لظيره التقليدي في ظل الازمة المالية العالمية بحيث بدا رسالته بمدخل لنظام التمويل التقليدي بحيث تحدث حول كل من المفاهيم العامة حول التمويل والنظام المالي بالإضافة الى الازمات المالية و اثارها على الداء الاقتصادي في الفصل الأول, ليتطرق بعدها للازمة المالية العالمية و أسبابها من منظوريها العربي و الإسلامي في الفصل الثاني, ليختم في الفصل الثالث بالبديل " التمويل الإسلامي " بداية بالتمويل في الاقتصاد الإسلامي وأساليب التمويل الإسلامية منتهيا بالتمويل الإسلامي والاستقرار المالي.

الدراسة السادسة: الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية –دراسة مقارنة– وهي دراسة ماجستير في العلوم الاقتصادية / جامعة قسنطينة / عبلة لمسلف.

هدفت الدراسة الى ابراز دور المشاركة المصرفية اقتصاديا بحيث افتتحها بالحديث حول ماهية المشاركة من مفهوم وأنواع الى المشاركة و أنواعها في الاقتصاد الإسلامي الى المشاركة كصيغة من صيغ التمويل في الفصل الأول, ليشير بعدها في الفصل الموالي الى صيغ المشاركة في البنوك الإسلامية من معايير ومراحل التمويل الى التطبيقات العملية للمشاركة المصرفية واهميتها على مختلف أطرافها, ليختتم في الفصل االخير بدراسة تطبيقية حول المشاركة المصرفية الإسلامية بدءا بنتائج تجربة المشاركة على بعض المصارف الإسلامية الى دراسة مقارنة بين التجربتين الجزائرية ونظيرتها السودانية في تطبيق المشاركة.

المطلب الثاني: اوجه التقارب بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

تتشابه دراستنا مبدئيا مع الدراسات السابقة المتعرض اليها أعلاه نظريا مع بعضها و تطبيقيا مع البعض الآخر بحيث ان الهدف و الغاية واحدة من كل الدراسات بما فيهم دراستنا وهو التمويل الإسلامي للمشاريع الاقتصادية بصيغة او بأخرى بحيث يرى كل واحد منهم رسالته كجهة او منظور تطرقنا منه الى دراستنا أي ان كل المواضيع المدونة أعلاه تحوم حول عنوان اطروحتنا من جهة او اخرى لهذا يمكن القول ان التشابه أساسي و لكن ليس بشكل كبير بحيث لو كان هذا الأخير بنسبة كبيرة فان ورقتنا لا تقدم لا إضافة ولا فكرة جديدة و منه لا غاية من دراستنا أساسا و لكن الطريقة و المحتوى هو من سيعمل على اظهار النقاط المستحدثة و الإضافات المقدمة للقارئ في هذا المجال و التي ندعوا الله ان يوفقنا لبلوغها من خلال دراستنا هذه.

المطلب الثالث: أوجه الاختلاف.

على العموم ما يميز دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة جملة هو ان جل هذا الدراسات لم يأخذوا موضوعنا كعنوان رئيسي لهم بمعنى ان كل واحد منهم قام بالتطرق لموضوعنا اما جزئيا او من ناحية معينة فقط أي انهم لم يتطرقوا الى موضوعنا بشكل شامل بحيث قام كل واحد منهم بقديم عنصر او جزئية من موضوعنا ام على الصعيد الخاص يرى الباحثون رسائلهم بمثابة ورقة بحث شاملة وملمة من الناحية العلمية و العملية بحيث تعتبر كذلك من منظور اولي, والجهات المختلفة التي تمت دراستها على حدة في كل رسالة أدت بنا الالمام بكل تلك الدراسات مبدئيا بجمعنا لجزئيات و عناصر هذه الأخيرة المتشتتة كل عنوان و الدراسة المنسوبة له و تحصيلها في جملة لنتمكن في الأخير بالحصول على منظور سابق و ليتمكن القارئ من الالمام بفكرة حول الدراسة المطروحة.

المبحث الثاني: اسهامات بنك السلام بادرار في تمويل المشاريع الاقتصادية وفق صيغة المشاركة خلال ... .

المطلب الأول: تقديم تعريفي لبنك السلام أدرار.

1- تعريف ونشأة ومراحل تطور بنك السلام بادرار:

1-1- تعريفه: هو بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، و وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم إعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في نوفمبر 2018، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة.

إن بنك السلام–ادرار يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى و متطلبات التنمية الإقتصادية في جميع المرافق الحيوية من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ و القيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، و المتعاملين، و المستثمرين، و تضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة و الاقتصاد .يختلف بنك السلام عن البنوك التجارية كونه لا يتعامل بالفائدة مطلقا كونها تعتبر ربا محرمة شرعا.

1-2- النشأة و التطور: ظهرت الفكرة اول مرة في الجزائر سنة2006 بينما بدأ مزاولة مهامه سنة 2008 براس مال قدره 7.2 مليار دينار جزائري ليتم رفع قدرته المالية بعد ذلك عام 2009 ليصل الى 10 مليار دينار جزائري بحجم قدره 500 201 موظف في المقر دالي إبراهيم – الجزائر العاصمة بتخصصات متعددة من اجارة شراكة بيع بالتقسيط بطاقات visa ... بينما ظهر الفرع الجهوي بادرار سنة 2018. [1]

2- مهام بنك السلام بادرار:

لبنك السلام عدة مهام و خدمات يقدمها للزبائن و المودعين الخاصين به و ذلك بمثابة محفزات لجذب المستثمرين للتعامل معه يمكننا ادراجها في النقاط التالية:

- الحساب الجاري
- حساب السلام استثمار
- السلام مباشر
- السلام سمارت بنكنغ
- جهاز الدفع الالكتروني TPE

[1] مصرف السلام الجزائري , عن المصرف, 1, 26ماي2021 17:25 , "عن مصرف السلام–الجزائر" https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0.html

- تمويلات مصرف السلام
- السلام ايجار
- السلام ايجار ليزمد
- الاعتماد المستندي
- التسليم المستندي
- خدمة E-PREDOM
- خدمة E-CREDOC
- خدمة مايل سويفت
- شبكة البنوك المراسلة
- كفالة لمصرف السلام
- الخزانات الحديدية امان

بالإضافة الى أدوات استثمار و ادخار مقترحة من مصرف السلام تتمثل في التالي[1]:

- اكتتاب سندات الاستثمار
- دفتر التوفير (امنيتي)
- بطاقة التوفير (امنيتي)
- حسابات الاستثمار , ... الخ

اما بالنسبة للخدمات تتمثل في:

- خدمة تحويل الأموال عن طريق الدفع الالي
- الخدنمات المصرفية عن بعد (السلام مباشر)
- خدمة سويفتي
- خدمة الدفع عبر الانترنت (E- Amina)
- بطاقة "آمنة" للدفع الالكتروني
- بطاقات السلام فيزا الدولية
- الصراف الآلي

[1] مصرف السلام الجزائري , الشركات, 2, 26ماي2021 18:00 "الشركات"
https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-31-0.html

-ماكينات الدفع الآلي.

3- الهيكل التنظيمي لبنك السلام بادرار[1]:

شكل رقم (02) : مخطط يوضح الهيكل التنظيمي ببنك السلام ادرار:

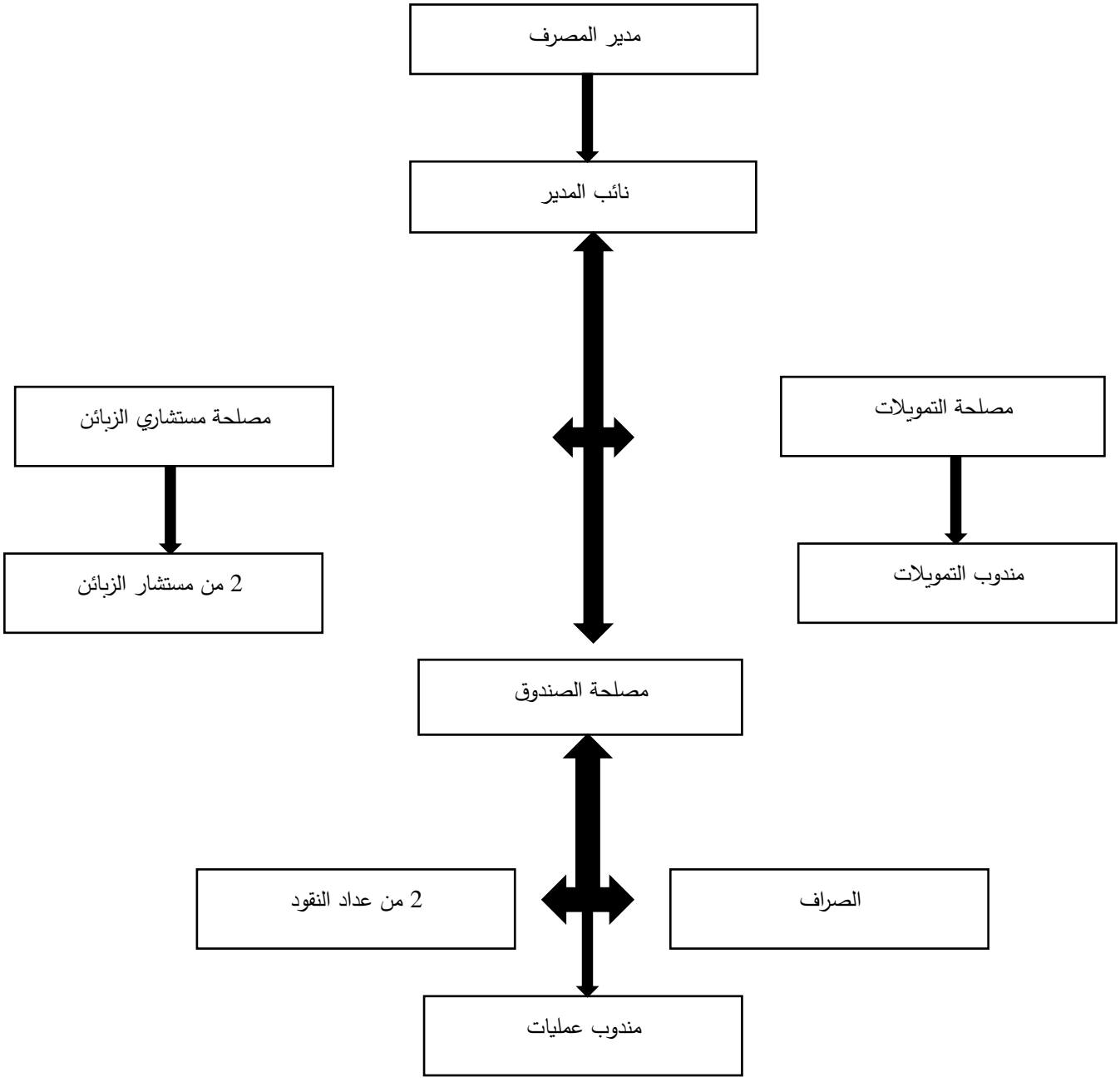

المصدر: بنك السلام ادرار

[11] بنك السلام ادرار

3-1- مدير المصرف: 80% من عمله خارج المصرفحيث هو المسؤول عن الالتنقل والذهاب الى المؤسسات الكبيرة بالاضافة الى التوقيع والتاكيد على العقود

3-2- نائب المدير: مهمته استقبال كبار الزبائن بالاضافة الى قيامه بجميع مهام المدير في حالة غابه

3-3- مستشار الزبائن: مهمته استقبال الزبائن واعطائهم جميع المعلومات التي يحتاجونها عن البنك

3-4- مندوب التمويلات: من مهامه التكفل بالعقود والاتفاقيات بالاضافة الى CRMBA التي هي عبارة عن التاكد من ان العميل لا يعاني من الديون

3-5-الصراف: مهمته مثل مهمة الصراف في البنوك التقليدية (سحب، ايداع....)

3-6- مندوب العمليات: من مهامه التكفل بفواتير البنك والتكفل بالاجور والتمويلات المالية بالاضافة الى جميع المعاملات المالية التي لاتوجد بها نقود ملموسة

المطلب الثاني: واقع التمويل وفق صيغة المشاركة ببنك السلام بادرار.

المشاركة عامة هي هي كل شيئ يدفع البنك جزء من قيمتهو يتحصل على أرباح معلومة متفق علها مسبقا في العقد مع الطرف الآخر و تتم في جميع المجالات.

المشاركة خاصة " في البنك " هي ان يقوم البنك بشراء ما يرغب به الزبون و يعيد البنك ببيعه له على دفعات, و عند إتمام المبلغ المتفق عليه يقوم البنك بتمليك الشيئ المشترى باسم الزبون.

على سبيل المثال لدينا شركة تطلب التمويل من البنك في شكل قرض شرعي فهنا نميز حالتين:

1- في حال قيام الشركة بتقديم فاتورة للأغراض المراد شرائها يقوم البنك بدفع 80 بالمئة منها بينما تدفع الشركة الباقي وبعد انتهاء مدة العقد يتم تقاسم الأرباح بينهما حيث يتحصل البنك على نسبة 9 بالمئة من القيمة التي شارك بها في البداية و تأخذ الشركة الباقي وهذا ما يسمى مشاركة " شراكة ".

2- في حال ان الشركة عاجزة عن تسديد رواتب العاملين يوم البنك بدفع المال الكافي لتغطية النفقات و في الأخير يتقاسم الطرفين الأرباح بالنصف لكل منهما وهذا ما يسمى بالمضاربة.

المطلب الثالث: المشاريع الاقتصادية الممولة من طرف بنك السلام وفق صيغة المشاركة.

ولقد قمنا بدراسة مشروعين على النحو التالي:

المشروع الأول : بين **بنك السلام بادرار** و يشار اليه بالمصرف و بين **شركة E.G** ويشار اليها بالمتعامل فيما يلي

بالإشارة الى الشروط العامة للتمويل يجب على المتعامل التصريح بانه قام بقراءتها و الموافقة على كل محتواها مع الالتزام بما ورد فيها التزاما كاملا.

من خلال ما سبق لقد تقرر منح المتعامل تمويلا بصيغة المشاركة وفقا للشروط الموالية:

- **السقف المالي:** يحدد السقف المالي للخط التمويلي الممنوح لتغطية راس مال المشاركة بمبلغ اجمالي يقدر ب 11000000.00 دج.(أحدا عشرة مليون دينار جزائري)
- **مدة استعمال التمويل:** حددت ب 12 شهرا من تاريخ اصدار الرخصة.
- **مدة المشاركة:** تمثلت المدة التي تتم فيها عملية المشاركة في 180 يوم
- **الأرباح:** يتم توزيعها عند انتهاء أي عملية, حسب النسب التالية: 50 بالمئة للمصرف و 50 بالمئة للمتعامل , ويسدد هذا الأخير راس مال المشاركة والربح المحقق معا على أساس قسط واحد على ان يقدم للمصرف جدول التمويل النهائي او حساب الاستغلال النهائي المتضمن النتائج الحقيقية والنهائية للصفقة الممولة.
- **الشروط والضمانات:** علاوة على الشروط أعلاه, يمنح هذا التمويل وفق النقاط المدونة ادناه وتكون هذه الضمانات المشترطة مرتبطة بحالات التعدي والتقصير ومخالفة الشروط التعاقدية:
- رهن عقاري من الدرجة الأولى المتمثل في 4 عقارات متواجدة بولاية ادرار مخملة في 19.05.2020 بقيمة 25 مليون دج يغطي اجمالي التسهيلات.
- امضاء سفتجة باجمالي التسهيلات.
- تجبير بوليصة التامين الشامل على جميع المخاطر لصالح المصرف " البنايات + النشاط ".
- تقديم شهادة جبائية وشبه جبائيةمحينة قبل التفعيل " اقل من 3 اشهر ".
- توقيع عقد المشاركة.
- **إجراءات تعبئة التمويل:** لا يمكن تفعيل وتعبئة التمويل الا بعد إتمام إجراءات تحصيل الضمانات واستيفاء جميع الشروط المبينة أعلاه.

وبناءا على ما تقدم يجري توقيع الاتفاقية بين الطرفين مع اظهار تاريخ التوقيع و الموقعين المعنيين بالشراكة.

المشروع الثاني: بين **بنك السلام بادرار** و يشار اليه بالمصرف و بين **شركة S.M** ويشار اليها بالمتعامل فيما يلي:

بالإشارة الى الشروط العامة للتمويل يجب على المتعامل التصريح بانه قام بقراءتها و الموافقة على كل محتواها مع الالتزام بما ورد فيها التزاما كاملا.

من خلال ما سبق لقد تقرر منح المتعامل تمويلا بصيغة المشاركة وفقا للشروط الموالية:

- **السقف المالي:** يحدد السقف المالي للخط التمويلي الممنوح لتغطية راس مال المشاركة بمبلغ اجمالي يقدر ب 6462289.69دج (ستة مليون و اربعمائة و ستون الف و مائتان و تسعة و ثمانون دينار جزائري و 69 سنتيم)
- **مدة استعمال التمويل:** حددت ب 12 شهرا من تاريخ اصدار الرخصة.
- **مدة المشاركة:** تمثلت المدة التي تتم فيها عملية المشاركة في 180 يوم
- **الأرباح:** يتم توزيعها عند انتهاء أي عملية, حسب النسب التالية: 50 بالمئة للمصرف و 50 بالمئة للمتعامل , ويسدد هذا الأخير راس مال المشاركة والربح المحقق معا على أساس قسط واحد على ان يقدم للمصرف جدول التمويل النهائي او حساب الاستغلال النهائي المتضمن النتائج الحقيقية والنهائية للصفقة الممولة.
- **الشروط والضمانات:** علاوة على الشروط أعلاه, يمنح هذا التمويل وفق النقاط المدونة ادناه وتكون هذه الضمانات المشترطة مرتبطة بحالات التعدي والتقصير ومخالفة الشروط التعاقدية:
- رهن عقاري من الدرجة الأولى يغطي 120 بالمئة من اجمالي التسهيلات.
- امضاء سفتجة باجمالي التسهيلات.
- تجبير بوليصة التامين الشامل على جميع المخاطر لصالح المصرف " البنايات + النشاط ".
- تقديم شهادة جبائية وشبه جبائيةمحينة قبل التفعيل " اقل من 3 اشهر ".
- توقيع عقد المشاركة.
- **إجراءات تعبئة التمويل:** لا يمكن تفعيل وتعبئة التمويل الا بعد إتمام إجراءات تحصيل الضمانات واستيفاء جميع الشروط المبينة أعلاه.

وبناءا على ما تقدم يجري توقيع الاتفاقية بين الطرفين مع اظهار تاريخ التوقيع و الموقعين المعنيين بالشراكة.

المشروع الثالث : بين **بنك السلام بادرار** و يشار اليه بالمصرف و بين **السيد م–ل** ويشار اليها بالمتعامل فيما يلي بالإشارة إلى الشروط العامة للتمويل التي يصرح المتعامل أنه قرأها ووافق على كل محتوياتها، ويلتزم بما ورد فيها التزاما كاملا. فقد تقرر منح المتعامل تمويلا بصيغة المشاركة وفقا للشروط والكيفيات التالية:

- السقف المالي: يقدّر السقف المالي للخط التمويلي الممنوح لتغطية ثمن اقتناء السلع/البضائع المطلوبة من المتعامل بـ12500000.00 دج. (مائة وخمسة وعشرون مليون دينار جزائري).
التأمينات النقدية: تقدّر نسبة التأمين النقدي بـ 0 %.

- مدة استعمال التمويل: حددت مدة استعمال التمويل الممنوح بـ 12شهرا من تاريخ إصدار رخصة التمويل.
آجال الاستحقاق: تتمثل مدّة سداد ثمن البيع من قبل المتعامل في 180 يوم

- هامش الربح: يحتسب هامش الربح على أساس نسبة سنوية مقدرة بـ: 09% من كلفة اقتناء المبيع منقوصا منها هامش ضمان الجدية، ويسدّد مع بقية الثمن على أساس أقساط: نصف سنوي؛ كما هو مبيّن في جدول الاستحقاق، يخصم مباشرة من حساب المتعامل الموطّن لدى المصرف.

- الشروط والضمانات: يمنح هذا التمويل وفق الشروط والضمانات الآتية:
– رهن عقاري من الدرجة الأولى يغطي صافي التسهيلات بنسبة 120 %
– امضاء سفتجة بإجمالي التسهيلات
– الالتزام بتوطين رقم أعمال الشركة بالمصرف
– إيداع امر بانطلاق الاشغال (ODS)
– تجيير بوليصة التأمين الشامل على جميع المخاطر لصالح المصرف (على البنايات + النشاط)
تقديم شهادات جبائية و شبه جبائية محينة

- إجراءات تعبئة التمويل: لا يمكن تفعيل وتعبئة التمويل إلا بعد اتمام اجراءات تحصيل الضمانات واستيفاء جميع الشروط المبينة أعلاه.

وبناء على ما تقدّم جرى توقيع هذه الاتفاقية في : 2021/02/23

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل الى التمويل الإسلامي للمشاريع الاقتصادية وفق صيغة المشاركة, من خلال مجموعة رسائل علمية تحوم حول موضوع دراستنا بشكل عام و بشكل خاص من المشاركة مرة و البنوك الإسلامية مرة أخرى الى واقع التمويل الإسلامي للمشاريع الاقتصادية كل على حدة , وهذا كله تحت ما يسمى الدراسات السابقة, لنتطرق بعدها الى التعريف بالبنك المدروس وهو بنك السلام " ادرار" من تعريف و مهام و هيكلة و إدارة وصولا الى طريقة العمل المتبعة وفق صيغة المشاركة و النسب المعتمدة لكل من راس المال و العمل و الأرباح فيها مرورا بالشروط و الضمانات المتوجب توفرهما لاتمام العملية و تحرير العقد , لنختم بعد ذلك بعرض امثلة في ذلك على شكل مشاريع مدرجة سابقا و ممولة إسلاميا بالمشاركة من اجل ابراز طريقة العمل المتبعة وذلك باعتبار المشاركة كاهم صيغة معتمدة لدى البنوك الإسلامية من طرف المتعاملين عامة و الاقتصاديين منهم خاصة.

الخاتمة:

يتوجه العالم و اغلب الدول نحو الاقتصاد الإسلامي وذلك يرجع لنجاح هذا النظام و ارتفاع مردودية أرباحه مما أدى بالمستثمرين كذلك الى العزوف عن البنوك التقليدية و النزوح نحو المصارف الإسلامية التي تحصل أموالها بطريقة شرعية (مصادر أموال البنوك الإسلامية) لكي تستخدمها أيضا وفق صيغ متعددة جائزة شرعا لتمويل المشاريع بشتى أنواعها و التي درسنا منها الاقتصادية بشكل خاص نظرا لدفعها عجلة الاقتصاد و للمساهمة في تحسين المستوى المعيشي و التنمية الاجتماعية الاقتصادية بغض النظر عن كون الجزائر بلد إسلامي.

اختبار الفرضيات:

يمكن القول ان الفرضية الاولى تم اثبات انها خاطئة فيما تم عرضه في المبحث الثاني من الفصل الاول وهي الفرضية المتعلقة بان البنوك الإسلامية تمول المشاريع الاقتصادية عن طريق المشاركة مثلما تمول البنوك التقليدة المشاريع الاقتصادية حيث البنوك الاسلامية مؤسسات مالية ميزتها عدم التعامل بالربا وذلك لما تملكه من مبادئ واحكام

الفرضية الثانية هي الاخرى تم اثباتها في المبحث الثاني من الفصل الاول حيث تم التاكد من ان البنوك الإسلامية تمول المشاريع الاقتصادية عن طريق المشاركة باستعمال صيغ التمويل الاسلامي مثل المضاربة، المرابحة...وبالتالي الفرضية صحيحة .

الفرضية الثالثة والقائلة ان البنوك الاسلامية لاتقوم بتمويل المشاريع الاقتصادية فرضية خاطئة وذالك ماتم ايضاحه من خلال الفصل التطبيقي حيث قمنا بعرض نماذج لبعض المشاريع الاقتصادية التي يمولها بنك السلام ادرار

نتائج البحث:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا الى مجموعة نتائج نعرض أهمها في النقاط التالية:

- البنوك الإسلامية هي بنوك شرعية تماما سواء من ناحية مصادر اموالها او طرق استخدامها (الصيغ).
- البنوك الإسلامية هي بنوك تقوم باعمال مصرفية دون فائدة.
- تعبر البنوك الإسلامية عن نوع جديد من البنوك تخلو به المعاملات المحرمة شرعا من ربا ... .
- صيغ التمويل في المصارف الإسلامية مستمدة تماما من الشريعة الإسلامية (القرآن و السنة).

- تعتمد البنوك الإسلامية بشكل كبير على المشاركة و المضاربة على عكس الاعتماد الضئيل على المرابحة.
- تلعب البنوك الإسلامية دور كبير في التنمية الاقتصادية من خلال تمويلها للمشاريع الاقتصادية بمختلف الصيغ خاصة المشاركة منهم.
- ترتبط المشاركة بالمشاريع الاقتصادية كونها الصيغة المساعدة لهذه الأخيرة عن طريق التمويل الإسلامي.
- تعتبر المشاركة من اكثر الصيغ تداولا لدى رواد المشاريع الاقتصادية لاهميتها و مردوديتها .

توصيات:

- تعميم الصيغ الإسلامية على مختلف البنوك المحلية و ذلك لنجاح المصرف الإسلامية في تنمية و تطوير الاقتصاد على الصعيدين المحلي و الأجنبي.
- الحرص على نشر الوعي الثقافي للمعاملات المالية الشرعية كوننا بلاد إسلامي و ذلك لتوجيه المستثمرين نحو الصيغ الإسلامية.
- ضرورة توسيع مجال نشاط البنوك الإسلامية و تنويعه مع وضع الآثار والنتائج الاقتصادية الناجمة عن كل صيغة سواء على النطاق الداخلي او الخارجي.
- تطوير الكيان المصرفي الإسلامي من خلال استحداث صكوك و أوراق مالية معاصرة تتواكب مع الزمن المعاصر.

آفاق:

نقترح على الطلبة المقبلين على الماستر مجموعة مواضيع للدراسة مستقبلا ان شاء الله:

- واقع البنوك الإسلامية الجزائرية خلال ازمة كورونا.
- تمويل المصارف الإسلامية للمشاريع الاقتصادية وفق صيغة المرابحة.
- القروض الإسلامية الممنوحة وفق صيغة الايجار.
- الفرق بين صيغ التمويل الإسلامية دراسة مقارنة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1. عبد الكريم يعقوب.دراسة جدوى المشروع.دار اسامة للنشر.عمان .الاردن.2009
2. محسن احسن الاخضري، البنوك الإسلامية، اتراك للنشر والتوزيع، مصر، 1995
3. احمد عبد الله درويش، فؤاد توفيق ياسين، المحاسبة المصرفية، دار البازوري العلمية، الأردن ، 1996
4. زوبيري وحيدة،استراتيجية تمويل الاسلامي للدول النامية مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي بحي فارس ، المدبة ، 2007
5. سليمان ناصر ،عواطف محسن،تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الاسلامية، بحث مقدم الى الملتقى الدولي الاول لمعهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، يومي23و24 2011
6. المرصد المصري، المشروعات الصغيرة والمتوسطة..الاهمية الاقتصادية والتجارب الدولية، https://marsad.ecsstudies.com/45281
7. محمد محمود العلجوني.د.سعيد سامي الحلاق.دراسة الجدوى الاقتصادبة وتقييم المشروعات.دار اليازوري العلمية للنشر.عمان.الاردن
8. عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، دار الجامعية للنشر ، مصر ، 2002
9. وهبة الزحيلي،احكام التعامل مع المصارف الاسلامية، دار المكتبي، السعودية، بدون سنة نشر
10. محمد عبد الحميد الشواربي،ادارة المخاطر الائتمانية،منشاة المعارف،الاسكندرية، 2002
11. ركيبي كريمة،غماري حفيضة، صيغ التمويل في البنوك الاسلامية دراسة حالة بمك البركة الجزائري وكالة تيزي وزو 2014 ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة اكلي محند اوالحاج-البويرة، الجزائر ، 2015
12. بوزيد عصام، التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر-رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2010

13. عاد زهير ،قاديصفوان،بوشريط البشير، عاشور محمد عبد القادر، التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة بنك البركة –وكالة الوادي– رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي ،2018

14. [1]رابح جلال،عبد الرزاق شيخ، صيغ التمويل وأثرها على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك قطر الاسلامي2011–2018، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف،المسيلة،الجزائر، 2019

15. سمير هربان، صيغ واساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة مجموعة البنك الاسلامي للتنمية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة فرحات عباس سطيف، 2015

16. موسى عمر مبارك ابو محيميد، مخاطر صيغ التمويل الاسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية راس المال للمصارف الاسلامية من خلال معيار بازل2، اطروحة لنيل درجة الدكتوراهفي العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، الأكادية العربية للعلوم المالية والمصرفية،2009

17. صادق راشدالشمري،الصناعةالمصرفيةالإسلامية مداخل وتطبيقات، دارالياز وريالعلمية للنشروالتوزيع،عمان، 2014

18. محمود العمراوي ، التمويل الإسلامي والتقليدي: ميز الفرق– arabnak.com/التمويل–الإسلامي–والتقليدي–ميز–الفرق/

19. موسى مبارك خالد صيغ التمويل الاسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الازمة المالية العالمية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة20 اوت 1955–سكيكدة، 2013

20. نوال بن عمارة، العمل المصرفي بالمشاركة ملتقى المنظومة الجزائرية والتحولات الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة

21. عبلة لمسلف،الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية–،، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الاخوة منتورى–قسنطينة،2006

22. حسني عبد الغزيز يحي،الصيغ الاسلامية للاستثمار في راس المال العامل، اطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ،الاكادمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،2009

23. الياس عبدالله ابوالهيجاء، تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية دراسةحالة الاردن، اطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة اليرموكار بالاردن، 2007

24. https://islamonline.net/20876

25. ابو بكر هاشم ابو بكر ابو النيل، المضاربات الشرعبة في المصارف الاسلامية واثرها على التنمية الاقتصادية، اطروحة لنيل درجة الدكتوراه ففي الاقتصاد الاسلامي، جامعة الازهر،2014

26. مصرف السلام–الجزائر" https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0.html

27. بنك السلام ادرار

قائمة الملاحق

الملحق(01)

اتـفاقيـــة تـمويـل
الشروط الخاصة

بين :

مصرف السلام الجزائر، شركة مساهمة رأسمالها 10.000.000.000 دج، الكائن مقره الاجتماعي ب **233** شارع أحمد واكد د الي إبراهيم الجزائر،والمقيد بالسجل التجاري بالجزائر تحت رقم 07 ب 0976530 ، والممثل

من جهة و يشار إليه فيما يلي " **المصرف** "من جـهة و يشار إليها فيما يلي "**بالمصرف / الطرف الأول**"

من جـهة أخـرى و يشار إليه فيما يلي "**بالمتعامل / الطرف الثاني**"

بالإشارة إلى الشروط العامة للتمويل التي يصرح المتعامل أنه قرأها ووافق على كل محتوياتها، ويلتزم بما ورد فيها التزاما كاملا.

فقد تقرر منح المتعامل:

1. تمويلا بصيغة: **المرابحة محلية**، وفقا للشروط والكيفيات التالية:
2. **السقف المالي**: يقدّر السقف المالي للخط التمويلي الممنوح لتغطية ثمن اقتناء السلع/البضائع/المعدات/التجهيزت المطلوبة من المتعامل ب. **11 000 000.00دج. (أحدا عشرة مليون دينار جزائري).**
3. **التأمينات النقدية:** تقدّر نسبة التأمين النقدي ب. 20 %من كلفة اقتناء المبيع. يودع هذا المبلغ مؤقتا في حساب مؤونة كهامش ضمان جدية، ويتحوّل إلى جزء مدفوع من الثمن عند توقيع عقد المرابحة.
4. **مدة استعمال التمويل**: حددت مدة استعمال التمويل الممنوح **ب. 1 سنة** من تاريخ إصدار رخصة التمويل.
5. **آجال الاستحقاق**: تتمثل مدّة سداد ثمن البيع من قبل المتعامل في مدة أقصاها 180 يوم
6. **هامش الربح**: يحتسب هامش الربح على أساس نسبة سنوية مقدرة ب.: 09 % من كلفة اقتناء المبيع

منقوصا منها هامش ضمان الجدية، ويسدّد مع بقية الثمن على أساس **أقساط نصف سنوي**، كما هو مبيّن في جدول الاستحقاق، يخصم مباشرة من حساب المتعامل الموطّن لدى المصرف.

7. **الشروط والضمانات:** يمنح هذا التمويل وفق الشروط والضمانات الآتية:

- رهن عقاري من الدرجة الأولى الأولى
- كفالة شخصية تضامنية بإجمالي التسهيلات
- إمضاء سند لأمر بإجمالي التسهيلات
- شهادة جبائية و شبه جبائية محينة

8. **إجراءات تعبئة التمويل**: لا يمكن تفعيل وتعبئة التمويل إلا بعد اتمام اجراءات تحصيل الضمانات واستيفاء جميع الشروط المبينة أعلاه.

وبناء على ما تقدّم جرى توقيع هذه الاتفاقية في .....

المصرف

المتعامل

قرأته ووافقت عليه

اتـفاقيـــة تـمويـــل
الشروط الخاصة

بـــين :

مصرف السلام الجزائر، شركة مساهمة رأسمالها 000.000.000.15 دج، الكائن مقره الاجتماعي بـ 233 شارع أحمد واكد د الي إبراهيم الجزائر، والمقيد بالسجّل التجاري بالجزائر تحت رقم 07 بـ 0976530، والممثل من طرف السيد:

من جـهة ويشار إليه فيما يلي "**المصرف**"

و:

من جـهة أخـرى ويشار إليه (ها) فيما يلي فرديا أو جماعيا بـ: "**المتعامل**"

بالإشارة إلى الشروط العامة للتمويل التي يصرح المتعامل أنه قرأها ووافق على كل محتوياتها، ويلتزم بما ورد فيها التزاما كاملا و وفقا لقرار لجنة التسهيلات المؤرخ في 2020/09/20

فقد تقرر منح المتعامل:

1. تمويلا بصيغة: **البيع الآجل، بغرض اقتناء مواد البناء والتهيئة**، وفقا للشروط والكيفيات التالية:
2. **السقف المالي**: يقدّر السقف المالي الممنوح لاقتناء المصرف مواد البناء والتهيئة لفائدة المتعامل بمبلغ إجمالي يقدر بـ **289,69 460 6دج. (ستة مليون و اربعمائة و ستون الف و مائتان و تسعة و ثمانون دينار جزائري و 69 سنتيم).**
3. **مدة استعمال التمويل**: حددت مدة استعمال التمويل الممنوح **بـ 1 سنة** من تاريخ إصدار رخصة التمويل.
4. **الجزء الأول من الثمن:** تقدّر نسبة الجزء الأول المشترط دفعه من الثمن بـ 20 %من كلفة اقتناء مواد البناء والتهيئة. يودع هذا المبلغ مؤقتا بحساب مئونة في انتظار اقتطاعه كجزء أول من الثمن عند توقيع عقد البيع.
5. **هامش الربح**: يحتسب هامش الربح على أساس نسبة سنوية مقدرة بـ: 09 % من كلفة اقتناء مواد البناء والتهيئة منقوصا منها الجزء الأول المشترط دفعه من الثمن، ويسدّد مع بقية الثمن على أساس

قسط واحد، كما هو مبيّن في جدول الاستحقاق، تخصم مباشرة من حساب المتعامل الموطن لدى المصرف.

6. **آجال الاستحقاق**: تتمثل مدّة سداد ثمن البيع من قبل المتعامل في **90 يوم**
7. **الشروط والضمانات:** يمنح هذا التمويل وفق الشروط والضمانات الآتية:
   - إعادة تعبئة جدول السداد محاسبيا.
   - امضاء ملحق اتفاقية تمويل وجدول السداد
   - تجميد السقف الى غاية سداد الأقساط المؤجلة

وبناء على ما تقدّم جرى توقيع هذه الاتفاقية في أدرار : 2020/09/27

المصرف

المتعامل

قرأته ووافقت عليه)

الملحق(03)

اتـفاقيـــة تـمويـــل
الشروط الخاصة

بـــين :

مصرف السلام الجزائر، شركة مساهمة رأسمالها 000.000.000.15 دج، الكائن مقره الاجتماعي بـ 233 شارع أحمد واكد د الي إبراهيم الجزائر، والمقيد بالسجّل التجاري بالجزائر تحت رقم 07 بـ 0976530، والممثل من طرف السيد

من جـهة ويشار إليه فيما يلي بـ " **المصرف** "

بالإشارة إلى الشروط العامة للتمويل التي يصرح المتعامل أنه قرأها ووافق على كل محتوياتها، ويلتزم بما ورد فيها التزاما كاملا.

فقد تقرر منح المتعامل:

1. تمويلا بصيغة: **مرابحة محلية**، وفقا للشروط والكيفيات التالية:
2. **السقف المالي**: يقدّر السقف المالي للخط التمويلي الممنوح لتغطية ثمن اقتناء السلع/البضائع المطلوبة من المتعامل بـ **000.00 000 125 دج. (مائة وخمسة وعشرون مليون دينار جزائري).**
3. **التأمينات النقدية:** تقدّر نسبة التأمين النقدي بـ 0 %.
4. **مدة استعمال التمويل**: حددت مدة استعمال التمويل الممنوح **بـ 12شهرا** من تاريخ إصدار رخصة التمويل.
5. **آجال الاستحقاق**: تتمثل مدّة سداد ثمن البيع من قبل المتعامل في 180 يوم
6. **هامش الربح**: يحتسب هامش الربح على أساس نسبة سنوية مقدرة بـ: 09% من كلفة اقتناء المبيع منقوصا منها هامش ضمان الجدية، ويسدّد مع بقية الثمن على أساس **أقساط: نصف سنوي**، كما هو مبيّن في جدول الاستحقاق، يخصم مباشرة من حساب المتعامل الموطن لدى المصرف.
7. **الشروط والضمانات:** يمنح هذا التمويل وفق الشروط والضمانات الآتية:

- رهن عقاري من الدرجة الأولى يغطي صافي التسهيلات بنسبة 120 %
- امضاء سفتجة بإجمالي التسهيلات

- الالتزام بتوطين رقم أعمال الشركة بالمصرف
- إيداع امر بانطلاق الاشغال (ODS)
- تجيير بوليصة التأمين الشامل على جميع المخاطر لصالح المصرف (على البنايات + النشاط)
- تقديم شهادات جبائية و شبه جبائية محينة

8. **إجراءات تعبئة التمويل**: لا يمكن تفعيل وتعبئة التمويل إلا بعد اتمام اجراءات تحصيل الضمانات واستيفاء جميع الشروط المبينة أعلاه.

وبناء على ما تقدّم جرى توقيع هذه الاتفاقية في : **2021/02/23**

المصرف

المتعامل

قرأته ووافقت عليه)